

أثر القرينة الحالية في التحليل النحوي عند أبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)

أ. م. آلاء عبد نعيم
جامعة ولسط - كلية الآداب

أ. م. دنجاح فاهم العبيدي
جامعة كربلاء - كلية التربية

المقدمة

لحمد لله رب العالمين ، وصلاة والسلام على سيد المرسلين محمدً لطفى وعلى آله
لطاهرين . أما بعد :

فالتغة ظاهرة اجتماعية، وأداة للتواصل بين أبناء المجتمع ، تضع لأحوال وظروف
متكلميها ؛ لذا لا يمكن إغفال العلاقة بين الكلمة وما يحيط بها من عناصر غير لغوية
تصل بالمكان والزمان ، والمتكلم والمخطب ، والحركات والإشارات التي تسهم في تحديد
دلالة الكلمة ، وهو ما أُطلق عليه سياق المقام أو لحال ؛ أي كلُّ ما يحيط بالفظّة من
ظروف تصل بالمكان أو المتكلم أو المخطب ، في أثناء التفوه ، فتعطيها هذه لظروف
دلالاتها التي يولدها هذا النوع من السياق.

وقد تنبه علماء العربية القدماء إلى أهمية القرينة الحالية في الدرس النحوي ، فكان
فكان العكبري كثيرا ما يلجأ إلى تحليل لظواهر النحوية ، والأحكام الإعرابية على وفق
وفق غرض المتكلم ، وهده ، وفائدة المخطب ، وظروف المحيطة بالقول . وفي هذا
وفي هذا البحث سق عند فكرة القرينة الحالية وأثرها في التحليل النحوي عند العكبري من

العكبري من خلال دراسة أهم عناصر هذه القرينة وهي: صدية المتكلم ، و حال المظلب، و سياق المقام

القرينة الحالّية

تدلُّ القرينة الحالّية في الاصطلاح على مجموعة لظروف والملابسات التي يتم بها لحدث اللغوي، مع العناصر المساهمة في تشكيل مكوناته ومقاصده ، كاشفة عن مضمون تلك لحدث ومراميه ، فالقرينة الحالّية تشمل أنواع النشاط اللغوي جميعها المنطوقة والمكتوبة^(١). ذلك أنّ ((المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام ، فثمة عناصر غير لغويّة ذات دخل كبير في تحديد المعنى ، بل هي جزء من أجزاء معنى الكلام ... من ملابسات وظرف ذات صلة))^(٢). وهذه العناصر وتلك لظروف جاءت تحت صّلحات لغوية مختلفة منها : المقام^(٣) ، أو سياق الحال^(٤) ، أو المسرح اللغوي^(٥) ، إلا أنّ مضمون هذه المسميات واحد ، هو ملاحظة الصّ اللغوي في المحيط التي يقع فيه والتي يعدّ المتكلم جزءاً منه فضلاً عن السّامع، وغير ذلك مما له نصّال بالحدث اللغوي ، فمعنى الصّ يكون ((نتيجة علاقات متشابكة متداخلة فهو ليس قط وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت وصوره ، ولكنه أيضاً حصيلة الموقف لحيّة التي يمارسها الأشخاص في المجتمع ، فلجل تكب دلالاتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث ؛ أي من خلال سياق الحال))^(٦) والقصود بالمقام . . . على حدّ الدكتور تمّام حسان ((ليس إطاراً ولا قالبا ، وإنّما هو جملة المهف المتحرك الاجتماعي التي يعتبر المتكلم جزءاً منه ، كما يعتبر السّامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له نصّال بالمتكلم ... وذلك أمر يتخطى مجرد التّفكير في مهف نموذجي ليشمل كلّ جولب عملية الاصل من الإنسان والمجتمع والتّاريخ ... والغايات والمقاصد))^(٧).

هذا يعني أنّ الثّغة ترجمان لكلّ ما يدور في المجتمع ؛ لكونها مرتبطة بالواقع بالواقع الخارجي ؛ إذ تضع لأحوال وظروف متكلمها ، فهي تكس تلك الواقع ، ومن ثمّ

ومن ثمَّ يكون التركيز . هنا . على المقام التي يتكلم به ، لذا فقد عدَّ سياق لحال من من أهم خصائص اللغة ؛ إذ يمثل المعنى الاجتماعي للغة ^(٨). وإذا كان المقام يمثل المعنى الاجتماعي ، فإنَّ المقام الاجتماعي بدوره يشمل عناصر اجتماعية تتمثل في : المتكلم والمُظَلَّب ، وبهذا يكون المقام وما يقدمه الضر الاجتماعي من قرئانٍ حالية قد حالية قدتضافرا معا في إيضاح المعنى القصود من لحدث اللغوي^(٩)

لقد شكَّلت القرئان لحالية جزءا منهجيا مهما عند علماء العرب القدماء من لغويين وبلاغيين ومفسرين ؛ أي تلك القرئان المترتبة على سياق الحال التي يحدد الإطار والبيئة لحدث وظروف والملابس التي تصاحبه. فقد تنبهوا إلى هذا النوع من الدلالة بيد أنَّهم اكتفوا في كثير من الأحيان بوصفه عن تسميته ^(١٠). يقول ابن جني: ((التي يدلُّ على أنَّهم قد أحسوا ما أحسنا وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئا ؛ أحدهما: حاضر معنا ، والآخر: غلب عنا ، إلا أنَّه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا. فالغلب ما كُلت لجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وقطر إلى معرفته من أغراضها، وقصودها: من استخفافها شيئا أو استثقاله ، وتقبله أو إنكاره ، والأس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التَّعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال للشاهدة بالقصود ، بل الحالفة على ما في النفوس ؛ ألا ترى إلى قوله :

تقول . وصكَّت وجهها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المنقلص !

فلو قال حاكيا عنها : أبعلي هذا بالرحى المنقلص . من غير أن يكرسك الوجه . لأعلمنا بذلك أنَّها كُلت متعجبة منكورة ، لكنه لما حكى لحال فقال : وصكَّت وجهها . علم بذلك قوة إنكارها وتعلُّم لصورة لها . هذا مع أنَّك سامع لحكاية لحكاية لحال غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكت بها أعرف ، ولعظم لحال في فس تك فس لك المرأة (أبين)) ^(١١). وهذا دليل على أنَّ اللغة لا تنفك عن سياقها الاجتماعي الاجتماعي ، فضلاً عن بنائها الداخلي ، فقد أشار ابن جني إلى أن كلاً من لحدث الكلامي ، ولحدث غير الكلامي (سياق الحال) قد كان لهما أثر مهم في إدراك

المعنى، ولاسيما حال المشاهدة التي نبه عليها في أثناء كلامه التي هو غسر مهم في فهم الدلالة.

ولكي يتم التحليل النهي على وفق مقضيات هذه القرينة ، ينبغي مراعاة مجموعة العناصر التي تضي تحت هذه القرينة والمتمثلة ب... (١٢):

١. الحقلق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللغوي ، أي : حال المتكلم والمطلب فضلاً عن من يشهد لحدث الكلامي إن وجدوا.

٢. لحدث اللغوي ؛ أي العبارات المنطوقة وما يتعلق بها من كيفية النطق ، وما يصاحبها من مظاهر لغوية غير منطوقة ، كحركة اليدين ، وتعابير الوجه.

٣. أثر الصّ الكلامي في المشتركين ، كالإقناع ، أو الإغراء ، أو الألم .

وهكذا يضح أنّ من أهم خصص القرينة الحالية ، إبراز الأثر التي يقوم به كل من المتكلم والمطلب ، فهما من أبرز عناصر سياق الحال ؛ نظراً لأهميتهما في تحديد المعنى القصود من الوحدة الكلامية ، وهما ما يؤكد عليهما اللغويون المحدثون من أصحاب نظرية السياق (١٣)

وقد عني العكبي بهذه القرينة وعناصرها، وهذا ما سيتضح بما سنناقشه في هذا الفصل من هذه العناصر وهي :

• المتكلم •

يعدّ المتكلم طرفاً مهماً ، وغصراً فعّالاً في عملية الكلام ؛ إذ تقع على عاتقه كلفة إخراجها على سمت يستحب لمقضيات الوظيفة والإبانة والمقام (١٤) فالتكلم هو ((من وقع الكلام ... بهب أحواله من قصد وإرادته واعتقاده وغير تلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديراً)) (١٥) .

فلكي يكون الكلام مفيداً ينبغي على المتكلم مراعاة حال السامعين ، وثقافتهم والموازنة بين ما يقوله وبين ثقافة المتلقي ؛ أي ((ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار

المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من من تلك كلاماً، ولكل حالة من تلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك تلك لحالات))^(١٦). وهو ما أطلق عليه المحدثون اليوم مصطلح (الإفادة) أي: الفائدة الفائدة التي يصل عليها المظلب من لخطاب، والسياقات التي ينتج ضمنها الكلام الكلام ومضى نجاح التواصل اللغوي^(١٧). وإذا كان مبدأ الإفادة لُحق بالمظلب، فإن مبدأ مبدأ الغرض يق مقلبل الإفادة؛ لتعلقه بالمتكلم، فغرض المتكلم: ((قرينة تساعد تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة، وبيان دورها في التحليل النحوي))^(١٨) لذا يرى عبد الستار لجوري أن كثيراً من التراكيب النحوية التي يظن فيها ((إلى تقدير وتوجيه الكلام وجهة قد تخرج به عما قصد إليه صلح الكلام، ثم يفوت بذلك على السامع تصور لحالة النفسية التي كان عليها المتكلم، وهي جزء من الأسلوب لا بد من رعايته)).^(١٩)

لقد راعى التحويون الأوائل مبدأ حصول الإفادة من التركيب اللغوي، آخذين في في لحساب المعنى التي يدل عليه الض، والتي يرتبط بقصد المتكلم، فأي تغيير في بنية في بنية التركيب النحوي ما هو إلا استجابة لغرض المتكلم وحاجاته؛ ليعبر عما يفكر يفكر به من معانٍ، ولا سيما أن ((لكل عنصر لغوي مكانه في نظام معين، أو وظيفة أو وظيفة أو قيمة تستمد من العلاقات التي يرتبط بها مع العناصر الأخرى من تلك النظام النظام))^(٢٠) فالمعاني هي المجسمة لجوهر التركيب وما التركيب سوى ما يضيفي فيه فيه المتكلم من قصد أو غرض، فكل تركيب صورة خاصة بصاحبه تبين ما يدور في في ذهنه وخطجات نفسه، فهو فلسفة الذات. هذا ويلبغ غرض المتكلم وقصده دورا دورا محوريا في تأويل الصوص والملفوظات؛ كونها صادرة عن شخص لا يصرح عن يصرح عن مقاصده إلا قليلاً وعلى المطل أن يبحث عن هذه المقاصد^(٢١)، ولعلّ الإشارات التي تلقانا في كتاب سيويوه خير دليل على صور النحاة للعلاقة القائمة بين بين ما نطقت به العرب وما قصدته من أغراض فكان غرض المتكلم أحد الأسس التي تمّ

التي تمَّ في ضوئها تقعيد القواعد النحوية^(٢٢) . وهذا ما بدا واضحا في قوله : ((ومما يقب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول : سفر فتقول : خير مقدم ، أو يقول الرجل : رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا ، فتقول : خيرا وما سر ، وخيرا لنا وشرا لعدونا ، وإن شئت هت : خير مقدم ، وخير لنا وشرا وشرا لعدونا ، أما اللب فكأنه بناه على قوله : قمت ، فقال : قمت خير مقدم ، وإن لم وإن لم يسمع منه هذا اللفظ فإنَّ قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله : قمت ، وكذلك إن قيل : قدم فلان ، وكذلك إذا قال : رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا ، فتقول : خيرا لنا خيرا لنا وشرا لعدونا ، فإذا نصب فعلى الفعل ، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبنى مبنى على مبتدأ ، ولم يرد أن يحمله على الفعل ، ولكنه قال : هذا خير مقدم ، وهذا خير لنا وشرا لعدونا ، وهذا خير وما سر ، ومن ثم قالوا مصلح معان ، ومبرور ومبرور مأجور ، كأنه قال : لتصلح ، ولت مبرور فإذا رفعت هذه الأشياء فإني فإني في شك ما أظهرت ، وإذا نصب فإني في شك غير ما أظهرت وهو الفعل والنسب الفعل والنسب أظهرت الاسم))^{٢٣} .

لقد لحظ العكبري ذلك كله ومن ثمَّ وظفه في مباحثه النحوية ، ولا سيما في بحث بحث (حركات الإعراب والبناء) فالكلام عنده موضوع للفائدة عند التظلم ، والتظلم والتظلم لا يكون إلا بالمركب ؛ لأنه القصد الكلي من الكلام ، قال : ((الكلام ، القصد ، القصد منه ما قصي من الفائدة عند التظلم ، والتظلم لا يكون إلا بالمركب ، بالمركب ، فالمفردات تصور المعاني ، والمركبات تفيد الصديق ، وهو القصد الكلي من الكلي من وضع الكلام ، فإذا كان مقارنا للكلام فهم معنى المركب عن انتهاء ألفاظه ، ألفاظه ، كقولك : أعطى زيد عمرا درهما فإني لا تدرك معنى هذه الجملة إلا أن تعلم تعلم الفاعل والمفعول حتى يستقر عندك معنى ما قصد بالجملة))^(٢٤) . وفي مسألة لزوم ضمير الجملة لخبرية ، فقد أوضح أبو البقاء العكبري الفائدة المتوقفة على وجود وجود هذا الضمير في التركيب ؛ ولا سيما أنَّ جملة الخبر تصبح مستقلة بنفسها ، فإذا فإذا عريت من ضمير العائد على المبتدأ أصبح المبتدأ مقطوعا عنها غير متعلق بها

بها فيكون ذكره لغوا في الكلام ، مستدلاً بجملة : زيد قام عمرو ، فكر أن (قام عمرو) كلام مفيد ، ولكن لا يكون لكر (زيد) هنا معنى ؛ لتعري لجملة عن ضميره ضميره فلو قيل : قام عمرو إليه ، أفاد ذكره لأصاله بالجملة بوساطة ضميرها^(٢٥) . ضميرها^(٢٥) .

فمفهوم الفائدة عند التحوين يعد شرطاً مهماً في التركيب اللغوي فالفائدة أساس التفرقة بين دلالة اللفظ في حال الأفراد ، ودلالاته في حال التركيب؛ إذ إنها نتاج الدلالة التركيبية لا الأفرادية ف... ((الألفاظ لا تفيد حتى تؤف ضرباً خاصاً من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب))^(٢٦) . أمّا قصد المتكلم وغرضه فقد كانا من المفاهيم الأساسية التي استأثرت باهتمام العكبري في التقعيد النحوي والتحليل ، وهذا ما نلحظه في معالجته لكثير من المسائل النحوية والتي منها:

. بدل الغلط

من التراكيب التي يظن المتكلم أنه نطقها على وفق ما يقصده ثم يتدارك غطه فيها فيها التركيب التي يحتوي (بدل الغلط) وهذا النوع من البديل يقع في الكلام عندما يريد يريد المتكلم نكر شيء فيسبق لسانه إلى غيره . لذلك فالأجود في مثل هذه التراكيب التراكيب مجيء (بل) فيه ؛ لأنها تفيد الإضراب من الأول إلى الثاني ، وهذا ما نبه نبه عليه العكبري بقوله : إن الغاية من ((بدل الغلط ... هو أن تخبر عن شيء على على ظن أنه كما أخبرت ثم يتبين لك أنك غلّطت من غير قصد فتأتي بالاسم التي كان التي كان الخبر عنه ، وحق لك أن ينكر بـ . (بل) لأنها وضعت للإضراب ، كقولك : كقولك : مررت بفرس حمار ، غلّطت فتداركت ، وهذا لا يقاس عليه ؛ لأنه من باب (باب الغلط))^(٢٧) . فالعكبري يستبعد هذا النوع من البديل في القياس النحوي ؛ لأنه من من باب الغلط ؛ إذ أن المتكلم قصد نكر (لحمار) و (الفرس) وقع في لسانه غطاً فأتى غطاً فأتى باتي قصده وأبدله من المغلوط ، ولو أراد أن يتدارك الأمر لقال : بل حمارا . حمارا . ولكن جاز حذف (بل) من التركيب ؛ لوضوح معناها، وهذا ما أوضحه لبني

ابن هشام (٧٦١هـ) بقوله : ((بَدَلِ العَطَايِ : بَدَلِ عَنِ العَطَايِ هُوَ عَطَّ لَا أَنَّ البَدَلَ نَفْسَهُ البَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ العَطُّ كَمَا قَدِيتُوهُمْ))^(٢٨). وفي هذا دليل على أَنَّ المعنى يطف مع مع الأدوات النَّحْوِيَّة لِتَحْدِيدِ وظيفتها ، وهو أمر واضح من كلام العكبري .

. دلالة الحرف في التَّركيب .

يرى العكبري أَنَّ أحرف المعاني قد تزداد في التَّركيب ، لغرض التَّوكيد ، ولكن بعض التَّراكيب لا تحتاج إلى تلك الزيادة ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ في مثل هذه الأحرف الدلالة في نفسها على معنى معين، فقد يكون قصد المتكلم إحصار الكلام فيعتمد إلى تلك الأحرف لدلالاتها على تلك ، قال : ((والأصل في لحروف أنَّها وضعت للمعاني إحصاراً من الصَّريح بالاسم ، أو الفعل الدَّال على تلك المعنى ، كالهزمة فَإِنَّهَا تَدُلُّ على استفهام فإذا فت : أزيد عندك ؟ أغتت الهزمة عن (أستفهم) ، وأخذت من المال ؛ أي: بضه وما تُدُّ به الإحصار لا ينبغي أن يجيء زائداً ؛ لِأَنَّ تلك عكس الغرض ، وإِنَّمَا جاز في مواضع لمعنى من تأكيد ونحوه ، ولا يصح تلك المعنى هنا . ألا ترى لُك لو فت: ضربت من رجل ، لم تكن مفيداً (من) شيئاً بخلاف قولك: ما ضربت من رجل)).^(٢٩)

. الاستفهام :

وشبَّه بما سبق الاستفهام بـ. (أيهما) التي يمكن أن يقوم الاستفهام بالهزمة بالهزمة بدلاً منه وذلك لغرض الإحصار في الكلام ، وهذا ما أوضحه العكبري بقوله بقوله : ((ويقوم مقام (أيهما) قولك : أزيد عندك أم عمرو، وإِنَّمَا عُلِّتْ عن هذا اللفظ إلى اللفظ إلى هذا اللفظ لما لم يتقدم منك سؤال أصلاً ، فكأنَّ في هذا لسؤال غنية عن تقديم سؤال آخر وهو لسؤال عن أحدهما بعينه. وكان الكلام نائباً عن قولك : ئيُّ الرجلين ، زيد أم عمرو عندك ، وفي ذلك إحصار))^(٣٠) . يعني أَنَّ لسؤال بـ. (أيهما) فيه دلالة على التَّكرير؛ لوجود لضمير(هما) الدَّال على التثنية، فضلاً عن تكر

نكر (زيد وعمرو) ، فكأنَّ في تركيب : أيهما عندك ؟ زيد أم عمرو؟ سؤالين ، أمَّا في أمَّا في تركيب : أزيد عندك أم عمرو؟ ؛ فلسؤال واحد، وفي هذا التركيب الأخير اقتصار في الكلام من غير إخلال بالمعنى ، ولا شك أنَّ هذا الاقتصار إمَّا يكون عن رغبة المتكلم ؛ تلك أنَّ اقتصار الكلام فضلاً عمَّا فيه من تخفيف فإتته يكسب العبارة العبارة القوة ويجنبها نقل الاستطالة.

. الصدفة

لعلَّ أكثر القرئتين اللفظية التي يشترط توافرها في باب لصفة ؛ المطابقة بين لصفة والموصوف. وقد تنبَّه العكبري إلى أنَّ ثمة إشكالاً يمكن أن يثار حول كيفية وقوع غير المعرفة صفة للمعرفة في قوله تعالى: ﴿ صرَّاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمُنْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٣١) ، ولكنه اتخذ من مبدأ الهد وسيلة في تحليل ذلك قال: ((فإنَّ هت: الذين معرفة و (غير) لا يتعرف بالإضافة فلا يصح أن يكون صفة له. ففيه جوابان : أحدهما : أنَّ (غير) إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة كقولك: عجت من حركة غير لسكون، وكذلك الأمر هنا ؛ لأنَّ المنعم عليه والمنضوب عليه متضادان. والجواب الثاني: أن (الذين) قريب من النكرة ؛ لأنَّه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم وغير المنضوب قريبة من المعرفة بالتخصيص لحاصل لها بالإضافة فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه واختصاص من وجه))^(٣٢) يبدو أنَّ الوجه الثاني هو الأرجح ؛ فهو أقرب إلى المعنى المراد ؛ فمن المسوغات التي مكنت من توجيهه (غير) على لصفة رغم عدم المطابقة في المعرفة بينها وبين الموصوف: الهد ، فضلاً عن لصنعة التحوية ؛ إذ لا يقصد بـ. (الذين) أشخاص بأعينهم لتلك جروا مجرى النكرة المجهولة فجاز أن يكون (غير) نعتاً لهم ، ولم يبتعد العكبري في تحليله هذا عن تحليل غيره من علماء العربية^(٣٣).

. الذائب عن الفاعل

استدل العكبري على حذف الفاعل ، وإقامة المفعول مقامه بجهل المتكلم ؛ إذ يرى أنَّ المتكلم بصيغة المبني للمجهول إنَّما عبَّرَ بتلك لصيغة لأغراض كثيرة ، فيتركه مستعينا بالمفعول به نائباً عنه ، قال : ((إنَّ العرب تحذف الفاعل ، وتقيم المفعول مقامه ، لغرض صحيح وتلك في ... أن يكون المخبر لا يعرف الفاعل ، فيتركه لجهله به))^(٣٤) . أو ((يترفع المتكلم عن نكر الفاعل لحقارته))^(٣٥) .

((وإنَّما أُقيم المفعول مقام الفاعل ؛ ليكون الفعل حديثاً عنه ؛ إذ الفعل خبر ولا بدُّ له من مخبر عنه ولما أُقيم مقامه في الإسناد إليه رفع كما رفع الرفع له الفعل المسند إليه))^(٣٦) . فضلاً عن أغراض المتكلم تلك ، فإنَّ ابن هشام يرى أنَّ ثمة أغراضاً أخرى تؤدي إلى حذف الفاعل تتعلق بحيد المتكلم منها ما هو لفظي ، والآخر معنوي ، فاللفظي كقولهم : من طبت سيرته حمدت سيرته ، فلو قيل : حمد النَّاس سيرته ، لاخلت لسجعة^(٣٧) ، أمَّا الغرض المعنوي فحو قول الشنفي^(٣٨) :

وإنَّ مَدَّتْ الأيدي إلى الـ .. زَادَ ، لم أَكُنْ بِأَعْجَبُ .. بهم إذ أَجَشِدُ ... عِ
الدة .. وم أَعْجَبُ ..

فحذف الفاعل وبني الفعل للمجهول (مدت) ؛ لأنه لم يتعلق غرض بذكره^(٣٩) .

. الإضافة

نكر ابن جني في كتابه اللمع أنَّ ((ضم اسم إلى اسم هو غيره بمعنى (اللام) والآخر هو ضم اسم إلى اسم هو بهضمه بمعنى (من)))^(٤٠) . وقد علق العكبري على هذا القول مبيناً أنَّ بعض التراكيب توحى بكونها على الإضافة ، ولكن قصد المتكلم غير تلك ، على نحو قولهم : هو جاري يت يت . قال :

((احترز بقوله : بمعنى (اللام) أو بمعنى (من) ... الاسم المؤكِّد نحو : معي كرب كرب وضمومت ، فإنَّهت : فقد قالوا : هو جاري يت يت ، أي : بيتا ليت ، وليس مضافاً ، وليس مضافاً ، قيل : لم قصد هناك الإضافة التي بمعنى (اللام) بل ركبوها واستغنوا

واستغنوا عن تقدير (اللام) ليصير حالاً في موضع المفرد، ككُتبت : هو جاري ملاصقاً ملاصقاً ((^(٤١)). فقولهم : يت يت ، من المركبات التي يقضي فيها بناء الاسمين معا معا^(٤٢) ، وهو تركيب يوحى للمتلقي بأنّ ثمة إضافة مقصودة بين اللفظين ، ولكن جعل مثل جعل مثل هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد لا تكون إلا على الحال ولظرف، يقول ابن السراج : ((أعلم : أنّهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا إذا أرادوا الحال ولظرف، والأصل والقياس الإضافة ، فإذا سميت بشيء من ذا أضفته، أضفته، فإذا كتبت : كتبت تأتينا في كل صباح ومساء . أضفت لا غير لأنّه قد زال لظرف لظرف وصار اسماً خالصاً ، فمعنى قولهم : هو جاري يت يت أي ملاصقاً ، ووقع بين ووقع بين بين أي : وسطاً))^(٤٣).

. العدد الذائب عن المصدر

ومما اعتمد فيه العكبري على غرض المتكلم وما في نفسه من معنى ، تحليله لتركيب (مائة سوط) في نحو : ضربته مائة سوط . ففكر ((أنّك تقول: ضربته مائة سوط ولا تريد مائة ضربة بسوط ؛ إذ لو أردت ذلك لكان المعنى أنّ جميع الضربات بألة واحدة وليس المعنى عليه بل يقول ضربته مائة سوط، وإن كلت كل ضربة بألة غير الألة الأخرى))^(٤٤).

هذا يعني أنّ عناصر لفظ في أي خطاب يمكن أن تضع لتأويل المتلقي ، لذا ينبغي معرفة من هو المتكلم ، ومعتقداته ، ومقاصده ، وتكوينه الثقافي؛ للوصول إلى الغرض المراد من ذلك الخطاب .

. العلامة الإعرابية

تعلم العلامة الإعرابية بوصفها دليلاً لفظياً على بيان قصد المتكلم ، ولا سيما سيما في القراءات القرآنية ، وهذا ما ذهب عنده العكبري في تحليله لـ .. (قل العفو العفو) من قوله تعالى ﴿ وَسَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ كَذَلِكَ يبين الله لكم لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾^(٤٥). ففي قوله تعالى (قُلِ الْعَفْوُ) قراءتان أحدهما :

والثانية : بالهَبِّ^{٤٦} . وكلا الوجهين من القراءة متوقف على قصد القارئ في لفظة لفظة

(ماذا) . فمن جعل (ماذا) مركبة من (ما) التي في موضع رفع بالابتداء و (ذا) الموصولة التي بمعنى (التي) قرأ بالرفع ، ومن جعل (ماذا) اسما واحدا اختار وجه الهَبِّ^(٤٧) ، وهذا ما يلح به تحليل العكبري ، إذ نكر أن : ((قل العفو) يقرأ بالرفع على أنه خبر والمبتدأ محذوف ، تقديره : قل المفق ، وهذا إذا جعلت (ماذا) مبتدأ وخبرا ، ويقرأ بالهَبِّ بفعل محذوف ، تقديره : ينفقون العفو ، وهذا إذا جعلت (ما) و (ذا) اسما واحدا ؛ لأنَّ العفو جواب ، وإعراب الجواب كإعراب السؤال))^(٤٨).

يشف مما سبق أنَّ معرفة قصد المتكلم للوصول إلى المعنى المطلوب يتطلب إدراكا وفهما دقيقا للض ، أو لعبارة المتكلم ، فقد لاحظنا أنَّ بعض تلك التراكيب تحتاج إلى أمر اجتهدني يخفف باختلاف المتلقي على نحو ما جاء في الإضافة ، والعدد النائب عن المصدر . وبعضها الآخر قد يكون فيها اللفظ مطابقا لقصد في فس المتكلم فلا يحتاج إلى مثل تلك التتأويل من قبل المتلقي . ومن ثمَّ يمكننا القول : إنَّ فهم قصد المتكلم هو المعنى المستنبط نتيجة التفاعل بين مقضيات القرئ ، وبين الظر في سياقات الكلام ومقضيته ؛ من أجل استنبط القصد .

وإذا كان قصد المتكلم وغايته قد مثلاً غصراً فعلاً في تحليل العكبري وتوجيهه للمعنى المراد من كل تركيب ، فإنَّ التفاته إلى لحالة النفسية للمتكلم لا يقل أهمية عن الأول ؛ إذ تناول كثيراً من التراكيب التي تعكس حال المتكلم وما يعتره من ظن ، أو شك ، أو يقين ، أو علم ... وغيرها من الأمور التي تختلج نفسية المتكلم ، ومنها :

. الظن و العلم .:

لعلَّ تركيب من مثل قولنا : زيدٌ منطلقٌ ، يتسم بالاحتمال ، فالمتكلم يجوز أن يكون قال تلك عن ظنِّ بئطلاق زيد ، أو قد يكون قوله هذا صادراً عن علم بئطلاق زيد ، ويمكن لهذا الاحتمال الزوال لو لجأ المتكلم إلى غسر لغوي يقيد به الاطلاق . وهذا ما نلمحه في تحليل العكبري لمثل هذا التركيب قال : ((ألا ترى أنَّ قولك : زيد منطلقٌ يجوز أن تكون هت تلك عن ظن ، وأن تكون قلته عن علم ، فإذا هت : ظنت أو علمت ، صرحت بالحقيقة وزال الاحتمال))^(٤٩) . فمعنى لظنِّ بالانطلاق أو العلم به تصلُّ من خلال تقييد الاطلاق بالفعلين (ظن وعلم) فأصبح اللفظ دالاً على المعنى الموضوع له وبذلك زال الاحتمال عن تلك التركيب . يقول ابن السراج : ((فإلئك إئما وقع في (الاطلاق) لا في (زيد) فلئلك لا يجوز أن تقول : (ظنت زيدا) وقطع الكلام ويجوز أن تقول : ظنت ، وشكت فلا تعديه إلى مفعول ، وهذا لا خلاف فيه))^(٥٠) . وهذا أمر متعارف عليه ؛ لأنَّ الإفادة مدارها للخبر. هذا يعني أنَّ ما يختلج نفس المتكلم من العلم أو لظن إئما هو أمر ذو صلة بمسألة القطع والاحتمال ؛ أمَّا القطع فجاله الإعتقاد ، وأمَّا الاحتمال فجاله لظن التي يركز هو الآخر على المجاز ، فصدية المتكلم بالحقيقة أو المجاز يدخلها في تلك .

٠ الديقين والشك :

وممَّا نبه عليه العكبري في تحليله النَّحوي تلك الأفكار التي تنتاب المتكلم فتأتي فتأتي عباراته عكسة لها ، على نحو ما نلحظه من حالتني اليقين والشك التي يمرُّ بهما بهما المتكلم وقد أوضح تلك في باب (هلف الشق) من خلال حديثه عن (أو) قائلاً : ((اعلم أنَّ (أو) تقع في الخبر ، والأمر ، فإذا وقعت في الخبر ، فهو لشك بعد بعد سبق لفظ اليقين ، ولئلك أنَّ المتكلم بدأ الكلام على لفظ اليقين ، ثم أدركه لشك فيه ، فيه ، فلُحق به اسما آخر . وحقيقة القول في ذلك لئلك إذا هت : جاء زيد أو عمرو ، ولت ولت متيقن لشيء ، وشاك في آخر ، فإني تيقنته المجيء ، والتي شككت في عينه هو هو لجائي وهكذا إذا هت : زيد عني أو عمرو ، ولت متيقن أنَّ عندك إنسانا ، ولكن لا

ولكن لا تدري أهو زيد أو عمرو ، وإنما جاءك هذا لشك بعد أن نسبت الكون إلى زيد إلى زيد ، فأيت بما يدلُّ على شكك))^(٥١) . فاليقين إذاً حالة انتلبت ذهن المتكلم فابتدأ فابتدأ بها كلامه فهو على يقين بأنَّ ثمة شخص قد جاءه ولكن من يكون هذا الشخص، هو ما لشخص، هو ما جعله في حالة شكك التي سوى من آخر الكلام إلى أوله ، فاليقين ، إذا يسبق ، إذا يسبق شكك ، وتأخير لشكك أهي لأنَّ الكلام قدمضى على حال من اليقين ، وقد وقف وقد هب سببويه عند هذا ، إذ قال : ((وإنما كان التأخير أهي ؛ لأنه إنما يجي بالشك بالشك بعدما مضى كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتئ وهو يريد اليقين ثم يدركه لشكك لشكك كما تقول : عبدالله صاحب ذاك بلغني وكما قال ممن يقول ذاك تدري فأخر ما لم ما لم يعمل في أول كلامه وإنما جعل تلك فيما بلغه بعد ماضى كلامه على اليقين اليقين وفيما يدري))^(٥٢) . ونظير تلك حديثه عن (أم المقطعة) التي تكون بمنزلة بمنزلة بل والهمزة ، فضرب عمًا قبلها ، ولكن المتكلم . هنا . ينتابه التوهم حول ما حول ما يريد الإخبار عنه فيتسم حديثه بالشك أولاً ، ثم يدرك أنه قد توهم فـضرب عن عن قوله الأول إلى آخر باستعمال (أم) ليدلَّ بذلك على أنَّ عبارته الأخيرة قد تسمت تسمت باليقين والثبات ، إذ نكر أنَّ (من هذا الحكاية عن جنس الإعراب : إنَّها لإبل أم لإبل أم شاء ؛ أي : بل أهي شاء ؛ وذلك أنه رأى من بعيد ماشية ، فظنها إبلاً ، فقال فقال : إنَّها لإبل ، فلما تأملها شكَّ فرجع عن ذلك ثم استفَّ لسؤال))^(٥٣) . فـ . ((أم) (أم) جمعاً للإضراب والاستفهام))^(٥٤) وتحليل العكبري هذا ليس ببعيد عن تحليل تحليل سببويه^(٥٥) ، وابن جني^(٥٦) .

أمَّا حواس المتكلم فقد أخذت دورها هي الأخرى في العملية التواصلية ؛ فهي تعمل كأدوات بنايئة في العملية اللغوية ؛ إذ يمكن عدّها أحد مصادر المعرفة ، بل هي هي منفذ المعرفة إلى فس الإنسان فمعارفه كلها مبنية على ما رآه ولمسه ، وشمه ، وتدوقه فكثيراً ما تغني لحواس عن نكر اللفظ . وقد وثق العكبري حواس المتكلم في المتكلم في مناقشته مسألة (حقيقة الإعراب) ففكر أنه ((إذا ثبت أنَّ الإعراب فارق فارق بين المعاني فالفرق لحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل ، كـمعرفة أنَّ الاثنين

الاثنين أكثر من الواحد ، وأقل من الثلاثة ، هذا معلوم بالعقل من غير لفظ يدل عليه ، عليه ، وتارة يعرف بلص ، من لسمع والجبر والمس والذوق ، والشم . فأت تفرق بين تفرق بين زيد وعمرو بالسمية بما سمعه من الفظين ، وتفرق بين الأحمر والأبيض بحاسة والأبيض بحاسة الجبر ، وبين لحر والبارد ، والناعم ولحس بالفس ، وبين لحو والمر لحو والمر بالثوق ، وبين الريحه لطيبة ولخبیثة بالشم ، والإعراب من قبيل ما يعرف يعرف بحاسة لسمع ، ألا ترى لك إذا هت لإسان : افرق لي بين الفاعل والمفعول والمفعول والمضاف إليه في نحو قولك : ضرب زيد غلام عمرو ، فإنه إذا ضم واحدا ، واحدا ، وفتح ثانيا ، وكسر ثالثا حصل لك الفرق بألفظه ، لا من طريق المعنى فلك قد فلك قد تدرك هذا المعنى بغير لفظ))^(٥٧).

هـ..وية المتكلم :

بعد الوقوف على أثر المتكلم في لحدث الكلامي ومدى إسهامه في التحليل التحي ، نلحظ أن المتكلم عند العكبي وغيره من النحويين متنوع ، ولحاله مستويات مختلفة ، يمكن أن نصنفها إلى : المتكلم للشاعر ، والمتكلم المتعلم ، والمخطئ والثقة^(٥٨) ، والتي يبدو أن العكبي قد اعتمد في هذا لجلب الأصناف الثلاثة الأولى في تحليله وتقعيده للقاعدة التحوية ، وهذا ما سقق عليه في لصفحات الآتية :

١. المتكلم الشاعر :

وهو التي ينزله النحي منزلة خاصة ، يحتكم إلى شعره أحيانا ويتجاوز عن لخطائه لخطائه بحجة أن للشعر ضرورات تبيح المحظورات اللغوية ، شوط أن لا تكون هذه هذه لضرورات قواعد عامة ، أو تستعمل في الكلام العادي^(٥٩) . فلشاعر يجوز له ما لا له ما لا يجوز لغيره يحد هذا قول سيبويه : ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام))^(٦٠) أما العكبي فقد أفرد له بابا سماه : (باب ما يجوز في ضرورة الشعر)^(٦١) معللاً سبب لجوء الشاعر إلى لضرورة بقوله : ((اعلم أن معظم ما معظم ما يجوز في ضرورة الشعر يرجع إلى أصل قد رجح عليه أصل آخر ، فلشاعر

فالشاعر يحاول تلك الأصل المتروك عند لضرورة ((^{٦٢}). ومما اعتمده في تحليله على تحليله على تلك لضرورة ، تذكير المؤنث، فالأصل هو التذكير، ولكن قد يرد في سياق سياق الص ما هو بلفظ المنكر ، والص يقضي التأنيث إلا أن المتكلم (الشاعر) يترك يترك التأنيث إلى التذكير ، والمسوغ لذلك لصل على المعنى على نحو ما جاء في قول قول العكبي : ((ومن تلك تذكير المؤنث لأن الأصل هو المنكر فروج فيه الأصل، ولأن الأصل، ولأن المؤنث والمنكر يشتركان في اسم آخر منكر كالمنزل والدار فإن الدار الدار منزل فن ذكرها حملة على معنى المنزل ، ومما جاء في ذلك من المؤنث التي نكر التي نكر وهو لمن يعقل قول الشاعر

قَلتُ تَبْكِيه على ق. ب. .ره من لي من بعدك يا عامر
ت. ر. ك. ت. ن. ي. في الدار ذا غربة قد دل من ليس له ناصر

أرادات ذات غربة ، وجاز لما كلت المرأة إنسانا ((^{٦٣}).

فسياق المقال على التأنيث ، فكان الأولى أن يقال : (ذات غربة) لا (ذا غربة) لأن المتكلم امرأة ، ولكن لشاعر حمل تلك على المعنى ؛ أي : كون المرأة إنسانا ولفظ الإنسان يستعمل للمنكر والمؤنث.

٢. المتكلم المتعلم :

وهو الذي يعمل التحوي على توجيهه وتعليمه أصول الكلام العربي ، سواء أكان أكان المتعلم قارئاً أم سامعاً ، لذا يتطلب منه لسير على سنن العرب في التعبير ، والسير على وفق قواعد المتكلمين الأصليين للغة ، فنجد عبارات التحويين الموجهة للمتكلم المتعلم تتسم بالأمر، أو النهي ، أو الصح له (^{٦٤}). فن عباراتهم في هذا الجب الجب : ((فإتما تجربها كما أجرته العرب)) (^{٦٥}). وإتما أريد بالتحوي ((أن ينحو المتكلم المتكلم إذا تعلمه كلام العرب)) (^{٦٦}). و(شائع في كلام العرب مستعمل في لغتهم)) ((^{٦٧}). وقد أوضح العكبي أن الغرض من التحوي هو تعلم واتقان طريقة العرب في كلامها قائلاً: إن الغرض من التحوي ((أن يتحوي الإنسان في كلامه إعراباً وبناء

وبناء طريقة العرب في تلك)) (٦٨) . ومن ملامح اهتمامه بالمتكلم المتعلم ما ذكره في رده على قطرب التي يرى أنَّ الإعراب إنما نخل الكلام استحساناً ؛ لأنَّ المتكلم المتكلم عندما يصل كلامه بهضه بعض وهو يسكن وأخر الكلم تصل صعوبة في الطق في الطق فيحتاج إلى لحركات ؛ لتسهيل الطق ، ووصل الكلام بهضه بعض ، ولو كان ولو كان الإعراب للفرق بين المعاني الوظيفية لاستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول ، وكان الاتفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني ، وليس الأمر كذلك ألا كذلك ألا ترى أنَّ قولك : زيد قائم ، مثل قولك : هل زيد قائم ؟ . وقولك : إنَّ زيدا قائم زيدا قائم ، مثل قولك ، زيد قائم (٦٩) . كان هذا رأي قطرب في الإعراب ، وقد أجاب أجاب العكبري عمَّا قاله قطرب قائلاً : ((إنَّ الغرض لو كان ما نكر لكان المتكلم بالخيار إن شاء حرك بلي حركة شاء ، وإن شاء سكن ، وأمَّا التقديم فجوابه من وجهين وجهين : أحدهما : أنه لا يمكن في كل مكان ، ألا ترى أنَّ التقديم في قولك : ما أحسن أحسن زيدا ، غير ممكن ، والثاني: أنَّ في لزوم التقديم تضيقاً على المتكلم مع حاجته حاجته إلى السجيع وإقامة القافية، وأمَّا اختلاف الإعراب مع اتفاق المعنى وعكسه فشيء عارض جاز لضرب من التشبيه بالأصول فلا ينقض به)) (٧٠) . ولم يبتعد العكبري عمَّا ذكره غيره من التحويين في بيان الغاية من الحركات (٧١) .

يسثف مما سبق أنَّ قطرباً يجعل للحركة وظيفة صوتية ، هي وصل الكلمات بعضها بعضها بعض ، لا لوظيفة نحوية ، ومن ثمَّ فإنَّ المتكلم بإمكانه تحريك الكلمات بلي حركة بلي حركة كالتالما أنَّ للحركة تعمل على تخفيف النقل الناتج من الشكين ، من غير غير الالتزام بضوابط معينة قضي إلى كيفية استعمال للحركة في النظام النحوي ، ما دام ما دام الص اللغوي قائماً على الإسناد ، وإحكام العلاقات بين عناصر الص اللغوي ، اللغوي ، ولعل هذا ما قصده العكبري من المتكلم المتعلم ، وهو الالتزام بتلك لضوابط في لضوابط في الاستعمال اللغوي. ومن ملامح عناية العكبري بالمتكلم المتعلم ، وتوجيهه وتوجيهه الوجهة التي تتفق واستعمال العرب للغة ما جاء عنده في (باب المفعول فيه) إذ يرى أنَّ الفعل (نخل) فعل لازم وليس متعدياً ولذلك تحذف معه (في) تخفيفاً ؛

تخفيفاً ؛ لكثرة الاستعمال ، مستدلاً برأي سيبويه إذ يقول : ((تقول : دخلت البيت بغير) بغير (في) واخف النحويون فيه ، فقال سيبويه : هو لازم وإنما حقت (في) تخفيفاً ؛ لكثرة الاستعمال . وقال الجرمي : ((هو متعد مثل : بيت ، وعمرت ، ونحو ذلك))^(٧٢) .
 ((^(٧٢) . فالعكبري يعمل على توجيه المتكلم إلى ملاحظة ما يستعمله العرب في كلامهم كلامهم ، ولاسيما أن تععيد التحو العربي بني أساساً على استقراء كلام العرب ، ولذلك نلحظ أن النحويين قد اختلفوا في ((دخلت البيت ، هل هو متعد أو غير متعد ، وإنما التبس عليهم ذلك ؛ لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع))^(٧٣) . لذا حاول العكبري إيضاح هذه المسألة وبيانها للمتكلم المتعلم من أربعة أوجه تضمنها قوله : ((أحدها : أنه لو كان متعدياً هنا لكان متعدياً في كل موضع صحَّ معناه فيه ، وليس الأمر على ذلك ألا ترى أنك تقول : دخلت في هذا الأمر ، الأمر ، ولو هت : دخلت الأمر ، لم يستقم مع أن معناه : لايت الأمر ووليته . والوجه ووليته . والوجه الثاني : أنك تقول دخلنا في شهر كذا و (في) هنا غير زائدة ؛ لأنهم لأنهم لم يستعملوه بغير (في) ولأن الأصل ألا يزداد حرف الجر . والثالث : أن صدر مصدر دخلت (الدخول) وكل مصدر كان على (فعول) ففعله لازم كالجلوس والقعود . والرابع : أن نظيره (غرت وهت وغت) وكلها لازم ، ونقيضه (خرجت) خرجت) وهو لازم أيضاً ، وذلك يؤس يكون (دخلت) لازماً))^(٧٤) .

٣: المتكلم المخطئ.

وهو المتكلم التي يشوب كلامه لطف ، فيعتمد التحوي إلى تصويب تراكيبه ، أو عدّها ، أو عدّها ضعيفة أو قبيحة ، لا يؤخذ بها ، ولا يعتمد عليها^(٧٥) . ومن عبارات النحويين التي وجهوا فيها هذا لصف من المتكلمين ، ما قاله المبرد : ((فإذا قال ما أنت ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فعل ؛ لأن لشرب ليس له ، وإنما التقدير : ألا تشرب شرباً شرباً مثل شرب الإبل فإذا أراد لضمير في الرفع كثر فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب صلح شرب كشراب الإبل ، فهذا ضعيف حيث))^(٧٦) . وكذلك ابن السراج : ((فإذا هت : فإذا هت : فإذا هت : هت هك ، فهو ضعيف ؛ لأن القس لم تتمكن في التأكيد ؛ لأنها تكون اسماً

اسما ((^{٧٧}) أمّا عند العكبري فيبدو هذا لصف من المتكلمين أقل من سابقه حضورا في حضورا في تحليله ونلمح نك في تعليقه على صب (مثل) في بيت الفرزدق:
فأصبحوا قد أعاد الله نعمته ..م إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
فبتقديم خبر (ما) يبطل عملها . والكلام للعكبري^(٧٨) . وهو ما قال به غيره من النحويين^(٧٩) ، أمّا صب فظة (مثل) الواردة في التركيب التي تصدره (ما) فقد حلها العكبري من أوجه عدّة منها: ((أحدها :أنّه غظ من الفرزدق لأنّ لغته تميميّة ، وهم لا يصبوه بحال ، لكنه ظن أنّ أهل لحجاز يصبون خبرها مؤخرا ومقدما ، والثاني: أنّها لغة ضعيفة ، والثالث: أنّه حال تقديره : إذ ما في الدنيا بشر مثلهم . فلما قدم صفة التكررة نصبها وهذا ضعيف ؛ لأنّ العامل في الحال إذا كان معنى لا يحذف ويبقى عمله إلا أنّه سوغه شبه (مثل) بالظوف ، والرابع :أنّه ظرف تقديره : وإذ ما مكانهم بشر؛ أي في مثل حالهم . إلا أنّه سوغه شبه (مثل) بلظرف))^(٨٠).

يلحظ أنّ العكبري قد وجه اللّب في خبر (ما) المتقدم على أنّه غظ من المتكلم وأنّ المتكلم قد ظن أنّ أهل لحجاز يصبون الخبر ب .. (ما) وإن تقدم ، لأنّ المتكلم تميمي ، وتميم لا تعمل (ما) في لغتها ، وإلى هذا أشار ابن ملك (٦٧٢هـ) بقوله: ((ومن العرب من صب خبر(ما) متوسطاً بينها وبين اسمها))^(٨١) والتي يبدو أنّ التي دفع الفرزدق إلى صب (مثل) هو اعتماده المعنى وابتعاده عن القياس ؛ ولا سيما أنّه شاعر فيجوز له ما لا يجوز لغيره ، فلما أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك التي توحى به حالة الرفع ، وتلك أنّه لو قال فيه : إذ ما مثلهم بشر بالرفع لحجاز أن يتوهم أنه مدح أو ذم ، أمّا إذا قال : ما مثلهم بشر ، باللّب لم يتوهم ذلك ، وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم^(٨٢) . وشبيهه بذلك ما لحظه في قول الشاعر:

مشاء .. . ي .. ليس .. واصلحين ع .. ش ..يرة

ولأنَّ ناعب إلا ب... غ... رابها...
 لَمَّا كَلَّتِ الباءُ تردُّ بكثرةٍ في خبرٍ ليس ، قال المتكلم : (ناعب) بالجر عطفًا على
 (صلحين) منصوب على كونه خبر (ليس) لأنَّه توهم أنَّ الباءَ موجودةٌ في (صلحين)
 فظف عليه مجرورًا وإن كان منصوبًا^(٨٣) . وقد حل العكبي وجه لجر في (ناعب) بأنَّهم
 ((غطوا في تلك ؛ لأنَّه موضع تكثر فيه الباء))^(٨٤) .

خلاصة القول : إنَّ معرفة غرض المتكلم يعد أمرًا ضروريًا من جانبيين ؛ الأول في
 بناء التراكيب اللغويَّة ، والثاني : في التحليل النَّحوي ؛ إذ يتعين فساد التَّركيب أو صحته
 بموجب فهم تلك الأغراض والمقاصد.

. حال المخاطب

يعد المظلب عنصرًا أساسًا في العملية الكلاميَّة ؛ لا سيما وأنَّه يشارك المتكلم في
 إنتاج الكلام ف. ((الكلام صفة قائمة في فس المتكلم يعبر للمظلب عنه بلفظ أو لفظ أو
 بخط ، ولولا المظلب ما احتيج إلى التعبير عمَّا في فس المتكلم))^(٨٥) . فالعملية
 التَّواصلية للكلام لا تكتمل إلا بهذه الثلاثة المعروفة : المتكلم ، والمظلب ، والرسالة
 الكلاميَّة .

فاللغة نوع من التَّسلط الإنساني التي يقوم على جانبيين ؛ أحدهما نشط من جلب فرد
 جلب فرد يجد في إفهام نفسه لثخص آخر ، ونشط من جلب هذا لثخص الآخر التي يحاول فهم
 التي يحاول فهم ما كان يجي في ذهن لثخص الأوَّل ؛ وبهذا يصل التبادل الوظيفي بين
 الوظيفي بين طرفي العملية اللغوية فضلًا عن التبادل الدلالي^(٨٦) ، لذا فإنَّ التَّحويين العرب
 العرب قد فهموا اللُّغة على أنَّها ظاهرة تقوم على طرفين متكلم ومثلق ، وهذا ما يبدو
 يبدو في مباحثهم النَّحوية التي اهتموا فيها بوضاح العلاقة بينهما ، وبيان أثرها في
 تحقيق فائدة الكلام ومدى نجاح عملية التَّواصل بينهما ، ولا سيما فهم المظلب للمتكلم
 للمتكلم واستجابته له . وفي هذا المعنى يقول لسهيلي : ((لَمَّا كان المظلب مشاركا
 مشاركا للمتكلم في معنى الكلام إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المظلب ،

، ولولا المظلب ما كان كلام المتكلم قُطاً مسموعاً ، ولا احتاج إلى التّعبير عنه^(٨٧) .
^(٨٧) . ويبدو الأمر أكثر وضوحاً ودقة في قول الرّجّاجي : ((إنّ المظلب والمظلب
 والمظلب والمخبر عنه ، والمخبر به ، أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها
 أسماؤها ، أو ما يعدّوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر ، أو نهى ، أو نداء ، أو
 ، أو نعت ، أو ما أشبه تلك مما تحصّ به الأسماء ؛ لأنّ الأمر والتّهي إنّما يقعان على
 على الاسم التّائب عن المسمى فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه ، وهما داخلان
 داخلان تحت قسم الاسم والخبر هو الفعل وما اشتق منه ، أو ضمن معناه ، وهو
 وهو لحيث لتي ذكرناه ولا بدّ من رباط بينهما وهو لحرف ، ولن يوجد إلى معنى رابع
 معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع وهذا معنى قول سيوييه الكلم اسم وفعل
 وحرف))^(٨٨) . ويربط أبو البركات الأنباري هذا التّقسيم الثلاثي للكلم بما يمكن
 التعبير عنه في القسّ قائلاً : ((فإن قيل: فلم قلت أنّ أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟
 ؟ قيل : لأنّنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في
 في الخيال ، ولو كان ههنا قسم رابع لبقى في القسّ شيء لا يمكن التّعبير عنه ، ألا
 ألا ترى أنّه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقى في القسّ شيء لا يمكن التّعبير عنه
 عنه بإزاء ما سقط ، فلما عبّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنّه ليس إلا))
 ((^(٨٩) . ولم يبتعد العكبري عن مثل هذه المقولات عندما تساءل عن كيفية وضع
 التّحويين لهذا التّقسيم الثلاثي للكلمات ، فذهب إلى أنّ التّحويين عندما استقروا كلام
 العرب وجدوا هذه الثلاث تعبر عن جميع ما يخطر في القسّ من المعاني ، ولو كان
 كان هناك كلمة رابعة لكان لها معنى يخطر في القسّ لا يمكن التعبير عنه^(٩٠) .

يُضح من هذا أنّ التّحويين قد حرصوا على وضع قواعد تنبثق في أساسها من
 من لسبّاق الاستعمالي فلم تكن بمعزل عن واقعها اللغوي ولظروف المحيطة به)) التي
 التي يعدّ المظلب من أهم أطرافها ؛ لكونه المستقبّل لتلك الصّ اللغوي ، والمحور الأساس
 والمحور الأساس في العملية اللغويّة إذ بنيت أغلب أحكام النّحو العربي على أساس
 مراعاته فجاءت هذه الأحكام متساوقة مع معرفة لسامع أو إدراكه ، أو ثقافته ، أو

أو لحالة الاجتماعية التي يكون عليها ، والعلاقة التي تربطه بالمتكلم والعهد التي بينهما في جنس الضايا التي يريد إخباره بها ... وهذا الارتباط ما بين الأحكام التحوّية التحوّية والمظب والتساوق المعقود بينهما أضاف إلى الأحكام التحوّية صفة الواقعية الواقعية والديمومة لأنّ دراسة الصّ الثغوي بمنأى عن هذه الأمور لا يعطي فكرة فكرة ناضجة ولا تبنى على أساسه قواعد رصينة ((^{٩١}). وإذ ما أنعمنا النظر في تلك تلك القواعد التحوّية عند أبي البقاء العكبري لحظنا أنّه أحد التحوّيين الذين راعوا المظب المظب في صياغتهم للأحكام التحوّية ، وتحليلهم للتراكيب الثغوية ، ويمكن التعرف التعرف على تلك من خلال الوقوف على أهم محورين يتجلى فيهما هذا الجلب وهما: وهما: ١. أحوال المظب ، ومراعاة مبدأ الإفادة المتأتى من العملية الكلامية.

٢. أهم لظواهر التحوّية التي وجهت على أحوال المظب.

١. أحوال المخاطب، ومراعاة مبدأ الإفادة من العملية الكلامية:

للمظب أحوال متباينة على وفق تبليغ الخبر الملقى إليه ، التي تحمله عناصر الخطاب الثغوي، وقد راعى التحوّيون هذا الجلب في عملية التعميد، إذ لبت حال المظب واحدة في كل حال فقد يكون المظب عالماً بالخبر؛ مشاهداً لمجريات الأحداث في موقع الكلام ، يرى ويسمع أطراف الحديث ، فالمشهد يوحى له في هذه الحالة بالدلالة القصودة ، وعندئذ لا يحتاج المتكلم إلى تكرّ تصيلات تلك لحدث لعلم المظب به ، فيعمد إلى اختصار الكلام بتراكيب هادفة إلى تحقيق القصد من عملية الإبلاغ ، وقد يحدث العكس فيكون المظب جاهلاً للأمر غير مشاهد للأحداث أو سامع لها ، فيبتعد المتكلم عن تلك الاختصار لئلا يكتف كلامه شيئاً من الغموض فيكون لحدث الكلامي غير مفهوم عند المظب^(٩٢). ومن ذلك ما وجه به أبو البقاء العكبري قول العجاج:

تَكْبِ كُلَّ عَقْرِ جَمُورٍ مَخَافَةَ وَزَلِّ الْمَحْبُورِ

والهول من تهول الهبور

فقد استدل في هذا البيت على جواز مجيء المفعول له معرفة ، معللاً لذلك بكون الغرض من الكلام أمراً معروفاً عند المظلب قال : ((و (الهول) هنا معطوف على (مخافة) ولأنَّ الغرض قد يكون معروفاً عند المظلب ، فإذا نُكِرَ علمُ أنَّه المعهود عنده ؛ ولذلك تجوز المعرفة مع ظهور اللام كقولك : أتيتك الطمع ، ولا فرق بين ظهور اللام وحذفه في المعنى))^(٩٣) . والتي يلحظ أنَّ العجاج جمع بين المفعول له النكرة (مخافة) والمفعول له المعرفة (الهول) ، و (زعل المحبور) والتي عليه الجمهور هو جواز مجيء المفعول له نكرة أو معرفة^(٩٤) . فالمفعول له هو سبب باعث لوصول الفعل (يركب) فركوب الثور الوحشي . الذي خاف من لصياد . وصعوده تلال الرَّمْل لاسيما وأنَّ الشَّاعر قنصَّ هذا النوع من التلال ؛ لأنَّ بقر الوحش إذا دهمها اعتصمت بركوب الرَّمْل فلا تقدر الكلاب عليها^(٩٥) ، وهذا الأمر معهود ومعروف عند المظلب ، فعلم المظلب هو ما علل به العكبري عند تحليله لمجيء المفعول له معرفة فالخوف ، والرَّعل ، والهول كلُّ منها باعث على ركوب الجمهور .

ومن مواضع مراعاة علم المظلب ما ذكره العكبري في تحليله لظرف المكان (هنا) التي يستعمل للمكان القريب ، فالمظلب يكون على علمٍ بالمكان القريب ، على عكس المكان البعيد ، إذ قد يكون مبهماً لديه ، فعندما يقال : جلس زيد هنا ، فالمكان المشار إليه معروف عند المتلقي . وكلام العكبري يصرح بهذا ، قال : ((أمَّا (هنا) فاسم للمكان الحاضر... فإذا دخلت عليه الكاف صار للمكان البعيد ؛ لأنَّ الحاضر يعرفه المظلب ، وإذا لم يعرفه كان بعيداً وصار بمنزلة هذا ، فإن زدت اللام فقت : (هنا) كان أبعد))^(٩٦) .

ويتخذ العكبري من تنبيه المظلب دليلاً على أنَّ معظم أسماء الأفعال إنما تنوب عن تنوب عن الأمر للمظلب معللاً سبب ذلك بقوله : ((ومعظم هذه الأسماء تنوب عن الأمر عن الأمر للمظلب وإنما كان ذلك لوجهين ؛ أحدهما : أنَّ المظلب يتنبه للمراد منه منه بالإشارة وما هو أخفى منها فإذا لم يكن اللفظ صريحاً في الدلالة على المعنى

ك هذه الأسماء خصَّ بها المظبَ ليقوى بالمواجهة ، والثاني : أنَّها لو جعت أمرا للغلب ، للغلب ، أو خبرا لاحتجت في الأمر إلى تقدير اللام ، واللام لا تقدر مع صريح الفعل (الفعل فيكف تقدر مع الاسم) ((^{٩٧}) فاسم فعل الأمر أكثر أسماء الأفعال عددا واستعمالاً واستعمالاً ، ولعل سبب ذلك أنَّه ينماز بورود نوعٍ قياسي فضلاً عن أنَّ أكثر المنقول عن المنقول عن غيره^(٩٨) . وممَّا يذرح تحت مراعاة حال المظبَ حالة لظن التي تنتاب تنتاب السَّامع ، التي يمكن عدَّها دافعا لاختلاف التراكيب النحويَّة ، فلحركة الإعرابيَّة الإعرابيَّة من رفع ، أو ضب أو جر ، قد تؤدي بسَّامع إلى لظن بأنَّ الكلام قيل لأول مرة أو أنَّه حكاية لقول سلق وتبدو ملامح هذه المسألة عند العكبي في باب الحكاية ، إذ نكر أنَّ معنى الحكاية ((أن تطق بالشيء على ما نطق به غيرك ، أو ، أو على ما نطقت به قبل ذلك ، فتحكيه ... كما إذا قيل : رأيت زيدا . فيقول المستفهم : المستفهم : من زيدا ؟ فيأتي ب .. (زيد) منصوبا كما كان في قول المخبر قبله كذلك كذلك ؛ إمَّا فعلوا هذا ليبينوا أنَّ هذا الاستفهام عن كلام مقدم ، ولو رفعوا بكلِّ حال حال لظن السَّامع أنَّه استفهام مبتدأ لا عن شيء قد تقدم ، فإذا ضب ، أو جرَّ عرف عرف السَّامع أنَّ هذا حكاية لشيء سبق)) ((^{٩٩}).

أمَّا توقع المظبَ فيمكن الالتفات إليه عند مراعاة اللبس في جنس التراكيب النحويَّة ، النحويَّة ، فثمة علاقة وطيدة بين لُمن اللبس ووضوح المعنى ، فإني يحكم على كون كون الكلام ملبسا أو واضحا هو المظبَ ؛ لأنَّ الغاية من الكلام هو فهم معناه ووضوحه لى المتلقي ؛ لذا كان التحوين في أخذهم بلُمن اللبس ينظرون إلى استقامة استقامة الكلام وخلوه من اللبس التي يشكل على المتلقي فهم المعنى ، وهذا ما نبه عليه عليه العكبي عندما نكر أنَّ التحوين بينوا الفرق بين أنَّ المفتوحة والمكسورة ((لافتراقهما في المعنى والتباس المعنى في جنس المواضع ففرقوا بالحركات ليزول ليزول اللبس ألا ترى لك إذا فت : أول ما أقول إني أحمد الله ، يحتمل معنيين ؛ أحدهما أحدهما أن تجعل لحد هو أول كلامك ، والثاني : أن تجعل لحد هو التي تحكيه بقولك

بقولك (أقول) وليس هو فس الأول فعند تلك يحتاج إلى الفرق بينهما ليوضح المعنى ((المعنى))^(١٠٠).

وفي حد الجملة والكلام تبرز لنا أهمية (الإفادة) ، وعلاقتها بعملية التوصل وبداية لابدأ من بيان أن (الإفادة) تعني ((حصول الفائدة لى المظلب من لخطاب ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه التي يلب على لظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده وهي الثمرة التي يجنيها المظلب من لخطاب))^(١٠١). ولا تصل الفائدة لى المظلب إلا باستيفاء جن شروط التي يكون بها الكلام كلاما ؛ أي خطابا متكاملًا يحصل رسالة إبلاغية واضحة يحاول المتكلم إصالها إلى المظلب ، ومن أهم هذه الشروط التي تتحقق بها الفائدة ، لى المظلب : ثبوت معنى دلالي عام الجملة ، واكتمال النسبة الكلامية الجملة فصل للمظلب فائدة من الكلام يكتفي بها ، بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة ، وإذا انتهى أحد هذين الشرطين فإن لجملة تفقد أهم شرط في صحتها وهو حصول الفائدة لى المظلب ، إذ لا يصح عندئذ تسميتها بالجملة ولا بالكلام^(١٠٢). فالإفادة ((إتماما تصل بالإسناد ، وهو لابدأ له من طرفين ؛ مسند ومسد إليه))^(١٠٣) لذلك عرّف العكبري الكلام بأنه : ((الجملة المفيدة فائدة يهين لسكوت عليها))^(١٠٤) ، وهو ما عليه جمهور التحويين^(١٠٥). وإتماما شرطوا الفائدة في الكلام . والكلام للعكبري . لوجهين : ((أحدهما : أن الكلام مؤكّد ل.. (كلفت) وكلفت مفيد لا محالة ، فالمؤكّد له كذلك ؛ لأنّ للصدر المؤكّد نلب عن تكرير الفعل والفاعل . والثاني : أنّ الكلام لخصّ مزايا الإنسان ، وهو إفهامه بالقول غيره ما في نفسه ، وهذا لا يتم إلا بالإفادة))^(١٠٦). وكان العكبري يرادف بين مصطلحي الجملة والكلام ؛ لترادفهما في المعنى ، فالجملة على حد تعريفها عنده : ((هي الكلام التي تصل منه فائدة تامة))^(١٠٧).

وفي هدي الفائدة المتأتية من الجملة التامة نكر العكبري في باب

(ظقت وأخواتها) أنه ((إذا ذكرت هذه الأفعال مع فاعلها لم يلزم نكر المفعولين ؛ لأنَّ الجملة قد قت، ولكن تكون الفائدة قاصرة ؛ لأنَّ الغرض من نكر لظنَّ المظنون، فإذا أردت تمام الفائدة ذكرت المفعولين ؛ لتبين لشيء المظنون والتي أُسند إليه المظنون ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما ؛ لأنَّ المفعول الأول إن اقتصرت عليه لم يعرف القصود بهذه الأفعال ، وإن اقتصرت على الثاني لم يعلم إلى من أُسند)) (١٠٨).

يسشف من هذا أنَّ مبدأ الفائدة المقترنة بحسن لسكوت يشكل المحور الأساس للجملة أو الكلام ؛ لا سيما وأنَّهما يمثلان الرسالة اللغويَّة في عملية التواصل ، فبالإفادة تعقد صلة بين صلح لجملة (المتكلم) وبين المتلقي ، ولا فائدة بغياب أحد هذين الضريين ، أو كليهما إذ تـ . . . فقد آذناك عملية التـ . . . واصل. وبعد دراستنا للمحور الثاني ، المتمثل بـ . . . الوقوف على أهم لظواهر التحوية التي وجهت على أحوال المظلب ، سيتضح لنا مبدأ الإفادة بصورة أوضح.

أهم الظواهر التحوية التي وجهت على أحوال المظلب :

من خلال استقراء آراء العكبري التحوية يمكننا الوقوف على أهم ظاهرتين نحويتين اعتمدهما العكبري في تحليله لجزء المسئل التحوية التي يكون فيها علم المظلب مسوغا في التععيد النَّحوي ، وهاتان لظاهرتان هما :

١. التَّعريف والتَّنكير . ٢. النُّكر والحذف.

التَّعريف والتَّنكير :

لعلَّ من أهم المسائل التَّحويَّة التي يَضَح فيها حال المظبَّ مسألة الابتداء بالنكرة .
 إذ أنَّ من شأن المبتدأ أن يكون معروفاً لى المتكلم وللسامع قبل نطق الجملة ولذا اشترط
 التَّحويين في المبتدأ أن يكون معرفة ، فلا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إذا تحقت الفائدة
 (١٠٩) . وبمراعاة هذا القانون التَّحوي يكون التَّحويين قد ربطوا بين مفهوم (الإفادة)
 وبين مقولة (التَّعريف والتَّنكير) في جُز المسئل التَّحويَّة كالإسناد مثلاً (١١٠) . والعكبي
 أحد التَّحويين الذين ركزوا على الإفادة المترتبة على العلاقة البنائيَّة بين ركني الجملة
 الاسميَّة ، فقد عل سبب اشتراط التَّحويين التَّعريف في المبتدأ بقوله : ((ومن ههنا شرط
 في المبتدأ أن يكون معرفة أو قريباً منها ؛ ليفيد الإخبار عنه ؛ إذ الخبر عمَّا لا
 يعرف غير مفيد وقد جاءت نكرات أفاد الإخبار عنها)) (١١١) . وقال في موضع آخر
 : ((وهو أحسن ما يقع في الخبر من الأقسام ؛ لأنَّ الفائدة والبيان تصل على التمام))
 (١١٢) . فمراعاة المظبَّ وإدراكه للخبر الملقى إليه في حالة كون المسند إليه (المبتدأ)
 معرفة ، أساس تلك القاعدة التَّحويَّة ؛ لتلا يصل الإخلاق ب (الإفادة) التي
 هي غرض تواصلها ، ومن ثمَّ لا يجوز الابتداء بالنكرة المضمة إلا إذا تحقت الفائدة
 فيها فيجوز عندئذ الإخبار عنها والإسناد إليها (١١٣) . قال ابن الدهان

(٥٦٩ هـ .) : ((إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة ثبتت ؛ وذلك لأنَّ الغرض من
 من الكلام إفادة المظبَّ)) (١١٤) . ففي مثل جملة : رجل قائم . يرى العكبي أنَّ هذا ((لا
 هذا)) لا يجوز إلا أن يصل للسامع فائدة تامة)) (١١٥) . ذاكراً ثمانية مواضع يسوِّغ
 يسوِّغ فيها الابتداء بالنكرة (١١٦) . وقد نكر محلاً سبب الابتداء بالنكرة (ويل) في قوله
 قوله تعالى : ﴿ وَيَلِّ الْمَطْفَيْنِ ﴾ (١١٧) ، صرف اللفظة عن معناها لظاهري ، معتمداً في
 في تلك قرينة العقل قائلاً : ((وجاز الابتداء بالنكرة لما فيها من معنى الفعل))
 (١١٨) ، والمعنى : أحرق المطفئين (١١٩) . يفهم من كلامه أنَّ اسم الفعل (ويل) هنا لا
 لا يدلُّ على الدُّعاء وهو بهذا يصرف اللفظة عن ظاهرها ، معتمداً قرينة العقل التي
 التي تستبعد أن يكون الفعل صادراً من الله تعالى . وما عل به العكبي ذكره سيبويه

سيبويه بقوله : إِنَّ القُصُودَ لَيْسَ الدِّعَاءُ هَهُنَا ؛ لِأَنَّ القُضْبَ بِتِلْكَ قَبِيحٌ فَكَأَنَّه قِيلَ لَهُمْ : وَيْلٌ لِلْمُطْفَعِينَ ؛ أَي هُوَءَاءٍ مِمَّنْ وَجِبَ هَذَا القَوْلُ لَهُمْ ؛ لِأَنَّ هَذَا الكَلَامَ إِنَّمَا يَقَالُ لِأَصْحَابِ الثَّرِّ ، وَهَمُّ مِمَّنْ وَجِبَ لَهُمْ تِلْكَ^(١٢٠) . لَعَلَّ الَّذِي دَفَعَ التَّحْوِينَ لِمِثْلِ هَذَا القَوْلِ هُوَ القَوْلُ هُوَ عِلْمُ السَّامِعِ بِأَمْرِ المُطْفَعِينَ وَحَالِهِمْ فِي الكَيْلِ ، لِتِلْكَ لَمْ يَكُنْ اسْمُ الفِعْلِ دَالًّا عَلَى عِلْمِ الدِّعَاءِ ؛ إِذْ ((يَمِثِلُ عِلْمُ السَّامِعِ عِنْدَهُمْ دَلِيلًا عَلَى اخْتِلَافِ جِهَاتِ الكَلَامِ وَخُرُوجِ العِبَارَةِ عَنِ مَدلولِهَا التَّحْوِي لِظَاهِرِي إِلَى دَلَالَةِ جَدِيدَةٍ مُخْتَلِفَةٍ))^(١٢١) .

ويحمل على ذلك لخبر ، ولا سيما أنَّ غرضه الأساس إفادة المطلب ما لا علم له به ، ولهذا لم يشترط فيه أن يكون معرفة ؛ إذ يمكن أن يكون مجهولاً بالنسبة للسامع وإن كان معروفاً عند المتكلم ، وهذا ما أكده العكبري بقوله : ((واعلم أنَّ خبر المبتدأ هو المصل للمحدث فائدة لم تكن عنده ، فالمبتدأ عمدة البيان ، والخبر عمدة الفائدة والمثال في قولك : زيد منطلق ، وزيد قام أبوه ، فإني يستفيدة السامع لطلاق زيد وقيام أبيه والتي تتبين به الفائدة (زيد) إذ لولا ذكره لم يعلم الاطلاق والقيام لمن هو))^(١٢٢) .

ولكن قد يتكافأ كل من المبتدأ والخبر فيأتي كل منهما معرفة ، وفي مثل هذه الحالة الحالة ينهب العكبري إلى أن الأعراف منهما هو المبتدأ عند السامع ، أمَّا لخبر فهو ما هت معرفته عند السامع ، مثل أن يعرف إنسان رجلاً اسمه (زيد) ولكن يجهل جهل أنه الفقيه المشار إليه بالفقه ، فيقال له : زيد الفقيه ؛ أي : المشار إليه الذي تعرفه هو الفقيه^(١٢٣) . فالصَّ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الفَائِدَةَ مِنَ الكَلَامِ تَجَلِي فِي إِعْلَامِ السَّامِعِ السَّامِعِ بِالخَبَرِ ، لَا سِيَمَا وَأَنَّ الكَلَامَ لَمْ يَصْغِ إِلَّا لِلسَّامِعِ ، فَهُوَ يَتَرَقَّبُ بِمَا يَخْبِرُهُ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ الْمُتَكَلِّمُ . ((فَمَتَى كَانَ لِخَبَرٍ عَنِ المَعْرِفَةِ مَعْرِفَةً فَإِنَّمَا الفَائِدَةُ فِي مَجْمُوعِهِمَا))^(١٢٤) ؛^(١٢٤) ؛ لِأَتَلَفًا تَرْكِيبًا . وَقَدْ وَظَّفَ العَكْبَرِيُّ هَذِهِ لِصِصَةِ ؛ أَي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْرِيرِ فِي عَمَلِيَّةِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّحْلِيلِ التَّحْوِي ، وَهَذَا مَا نَلْمَسُهُ فِي مَنْقَشَتِهِ لِمَسْأَلَةِ إِبْدَالِ التَّكْرَرِ مِنَ المَعْرِفَةِ المَعْرِفَةِ عِنْدَ تَعْيِينِ القُصُودِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَهَ لِنَسْفَعِنُ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَانِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾^(١٢٥) . فـ (نَاصِيَةٍ) بَدَلٌ مِنَ (النَّاصِيَةِ) قَالَ :

((وحسن إبدال النكرة من المعرفة لما نعت النكرة))^(١٢٦). واستطرد قائلاً: ((وتبدل وتبدل المعرفة من المعرفة ، ومن النكرة والنكرة من المعرفة ، إلا أنك إذا أبطلت النكرة النكرة من المعرفة فلا بدّ من صفة النكرة ... لأنّ المعرفة أبين من النكرة ، فإذا لم تصف صفة النكرة انقض غرض البذل ، وإذا وصفتها حصل بالصفة بيان لم يكن بالمعرفة))^(١٢٧) . ذلك أنّ في وصف النكرة تصيص وهو ما يقربها من المعرفة ، وهذا بالمعرفة))^(١٢٨) . وهذا ما سوّغ إبدال النكرة من المعرفة ((لأنّ البيان مرتبط بهما))^(١٢٨) وهو ما عليه جلّ علماء النحويين^(١٢٩).

الذکر والحذف :

الأصل في الكلام النكر ، ولا يحذف منه شيء إلا بدليل ، سواء أكان هذا الدليل قرينة قضيّة أم قرينة مقالية^(١٣٠) . وقد اعتمد النحويون على علم المظلب في توجيهه بعض المسائل النحويّة التي يكون فيها الحذف عاملاً ضرورياً في بنائها التركيبي ، وهذا ما نلححه في كلام ابن السراج : ((والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الصحاء كثير موجود إذا أنسوا بعلم المظلب ما يعنون))^(١٣١) . وقد وظّف العكبي علم المظلب في تحليله النحوي ، نلح ذلك في مناقشته لقول الشنفي^(١٣٢):

ولولا اجتناب الدائم لم يف مشرب يشبهه إلا ل. ديّ وما كل

ففي التركيب النحوي (إلا ل. ديّ) محذوف يذكره العكبي بقوله: ((والتقدير : إلا هو لئى ، فحذف المبتدأ للعلم به ، ولئى : خبره))^(١٣٣) . فلسمع على علم بأنّ ثمة قرينة تلازم بين المسند والمسند إليه في عناصر البنية الأساسية ، هي التي مكنته من تقدير الخبر المحذوف ، هذا فضلاً عن أنّ ثمة هدفاً آخر من الحذف وهو تركيز الاهتمام على الخبر دون المبتدأ ، فالشيء المهم عند الشاعر هو قوله (لئى).

وممّا اعتمد فيه العكبي علم المظلب تحليله مسائل حذف الأسماء ، ففي باب (نثب الفاعل) عل حذف الفاعل ، بعلم المظلب به ومعرفته له ، متخذاً العلاقة

العلاقة التَّوَصِّلِيَّة بين المتكلم والمظنَّب الغاية المُستفادَة من حذف كأن يدل الحذف على الحذف على التَّعْظِيم أو التَّحْقِير ، قال: ((إِنَّمَا حَذَفَ الْفَاعِلُ لِحُصَّةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا : أَلَا أَلَا يَكُونُ لِلْمَتَكَلِّمِ فِي ذِكْرِهِ غَرَضٌ ، وَالثَّانِي : أَنْ يَتْرَكَ ذِكْرَهُ تَعْظِيمًا لَهُ وَاحْتِقَارًا ، وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْمَظْنَبُ قَدْ عَرَفَهُ ، وَالرَّابِعُ : أَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِهِ ، وَالْخَمْسُ : أَلَا وَالْخَمْسُ : أَلَا يَكُونُ الْمَتَكَلِّمُ يَعْرِفُهُ)) (١٣٤).

ونظير ذلك ما ذكره العكبري في مناقشته لمسألة الإخبار بظرف الزمان ؛ ففكر أنه يجوز الإخبار بظرف الزمان عن لحدث دون الجث ، لأنَّ الفائدة من الإخبار في لظرف تكون عن لحدث واضحة ومعلومة عند السامع على عكس الإخبار به عن لحدثه ف. ((قولك : الرَّحِيلُ غَدًا ، مفيد ؛ إذ من لجائز أن يكون الرَّحِيلُ واقِعًا لَس ، أو يقع بعد غد ، وليس كذلك جعله خبراً عن لحدثه كقولك : زيد يوم الجمعة فإثمه غير مفيد ؛ لأنَّ الخبر المقدر في الأصل زيد كئبن أو حاصل ، وحذف للعلم به بدلالة لظرف عليه)) (١٣٥) ، ثم يبين القصور من الكون المقدر بقوله : ((والمراد بالكون . هنا . لوصول المطلق ، لا كون مخصوص ، ولوصول المطلق واقع في يوم الجمعة وغيره والمظنَّب يعلم ذلك ، فلم يستند بتقديره فائدة ، فأما الكون لخاص التي يستقيده المظنَّب فلا دليل عليه حتى يستقيده السامع بدليله ، وإنَّما يحذف ما هو معلوم قطعاً أو ظاهراً ، وقولك : زيد يوم الجمعة ، لا يصح تقديره ب. (قائم ، أو غني أو حي) أو غير ذلك مما يفيد السامع ؛ إذ لا يدلُّ لظرف عليه ، أو خرج عن أن يكون مفيداً خرج عن كونه خبراً ، فأما ما هو خبر في الحقيقة فمستقر ، أو استقر)) (١٣٦).

فضلاً عن علم المظنَّب ، فالدلالة على المحذوف يتكل بها التَّركيب المنطوق

(البناء لظاهري) وانتماؤه إلى نموذج معين هو البنية الأساس التي بوسطتها يمكن يمكن تحليل التَّركيب المنطوق ، ففي لحيث النَّبِيِّ المروي عن أبي بن كعب ، قوله : ((شاهد قوله :)) (شاهد فلان)) (١٣٧) حُفَّتِ الْعَكْبَرِيُّ كَلَّامًا مِنْ عِلْمِ الْمَظْنَبِ ، وَدَلَالَةِ السِّيَاقِ فِي السِّيَاقِ فِي اسْتِدْلَالِهِ عَلَى حَذْفِ لِحَرْفِ الدَّالِّ عَلَى لِسْؤَالٍ مُوجِّهًا بِتِلْكَ الْمَعْنَى الْوَضِيفِي

الوظيفي لما بعد المحذوف ، قائلاً : ((يريد الهمزة ، فحذفها للعلم بها ، وهو مرفوع مرفوع بأثمه خبر مقدم و (فلان) مبتدأ ويجوز أن يكون (شاهد) مبتدأ ؛ لأنَّ همزة همزة الاستفهام فيه مرادة ، ولو ظهرت لكان مبتدأً البتة ، و (فلان) فاعل يسد مسد الخبر))^(١٣٨).

والتي يبدو أنَّ اعتماد النحويين علم المظلب ومعرفته في توجيه المسئل المختصة بالحذف ، إنّما يكف عن الثقة التي يعطيها المتكلم للمظلب ، واحترام النحويين لهذه الثقة ، وما يحيط بها من دلالات ومعانٍ تقوي هذه الثقة للوصول إلى المعنى القصود^(١٣٩) ، فقد يكون حذف أحد العناصر اللغوية من التركيب مرتبطاً بأحوال التظلب لاسيما في التعب والتخدير والإغراء ، فعلم المظلب ودرايته بخصائص هذه الأساليب يسهل عليه فهم الكلام الموجه إليه ، يقول العكبري في باب الإغراء: ((ومعنى الإغراء الإصراق والحث حذرا من الفوات ، وأمّا التخدير فيشبه الإغراء وليس به ؛ لأنَّ قولك : الأسد الأسد، يدلُّ على شدّة طلبك فراره من الأسد ، وقولك : عليك زيدا، يدلُّ على شدّة طلبك أخذ زيد ، ففي هذا التخدير من فواته ، وفي الأوّل التخدير من قربانه))^(١٤٠). فإسلوبا الإغراء والتخدير إذا قائمان في أساسهما على تنبيه المظلب على أمرٍ ما ، فكان حذف الفعل فيه أبلغ ((فإفك تبي به ترك النكر فصح من النكر وطعت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجذب أطق ما تكون إذا لم تطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين))^(١٤١). وقد نلمح هذا المعنى في تحليل العكبري للحديث المروي عن أبي رافع وقوله فيه :

((وقوله صلى الله عليه [وآله] وسلم : إنا . آل محمد . لا تطل لنا صدقة))^(١٤٢). قال : ((صب (آل) بإضمار أعني وأص ، وليس بمرفوع على أنه خبر (إن) ؛ لأنَّ تلك معلوم لا يحتاج إلى ذكره ، وخبر (إن) لا تطل لنا الصدقة ، ومنه قول لشاعر :

* نحن . بني ضبّة . أصحاب لجل *
 وهو كثير في الشعر))^(١٤٣).

ومما يصل بذلك أيضا ، ما يترتب على حذف حرف النداء من دلالة ، ولا سيما أنه يحذف في المواضع التي يؤمن فيها اللبس فضلاً عن وجود قرينة دالة على الحذف ؛ ليكون المطلب على علم ومعرفة قصد المتكلم لتحقيق ذلك الفائدة . وهذا ما نبه عليه العكبري في باب النداء إذ استعان بعلم المطلب وفهمه كمسوخ لحذف حرف النداء ، قال : ((اعلم أنّ حرف النداء قد حذف في موضع لمن فيه التباس المنلى بغيره ، وذلك في الاسم العلم ؛ لأنك إذا قلت : زيد أقبل ، فضمت الدال بغير تنوين ، فهم المطلب بإبقاء لضمّة التي من شأنها ألا تثبت إلا في النداء لك تريد (يا) ومن هذا قوله تعالى : ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾^(١٤٤) ، وفي حذفها إحصار مع بقاء المعنى))^(١٤٥) . وفي هذا يقول سيويه : ((وإيما فعلوا هذا بالنداء لكثرت في كلامهم ، ولأنّ أول الكلام أبدا النداء ، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المطلب عليك ، فهو أوّل كل كلام لك به تحذف المكمم عليك))^(١٤٦) .

يبدو أنّ دلالة هذه الصّوص واضحة، فالعكبري وغيره من النّحويين إيما ينطلقون في فهم الكلام وتحليله من منظومة القواعد التي استقرت في أذهانهم ، مراعين بذلك قضايا المعنى ولضوابط النّحوية فضلاً عن الاستعانة بعلم المطلب ودرايته في بيان دلالة التراكيب لسابقة ؛ إذ أنّ فهم معنى الكلام يتأثر بالمتلقي وما يمتلكه من ثقافة تمكنه من إدراك دلالة التّركيب الملقى إليه ، ولاسيما إذا اعتمد المتكلم أسلوباً بلاغياً يخرج به عمّا هو متعارف عليه عند علماء اللّغة على نحو الحذف مثلاً أو التّقديم والتأخير وغيرهما .

. سياق المقام :

يدلّ سياق الحال على مجموعة لظروف والملابسات التي تحيط بالكلام ، وجميع القرنين لحالية التي تصبغ لخطاب ودلالاته صبغة خاصة^(١٤٧) . وقد الفت النحويون إلى قرينة سياق المقام ، مدركين أنّ ثمة عناصر غير لغوية لها أثر في تحديد المعنى ، بل هي جزء من أجزاء معنى الكلام ومنها : شخصية المتكلم والسّامع ، والسّامع ، وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من يشهد الكلام، وعلاقتهم بالموقف

الثنوي^(١٤٨). قال سيبويه : ((ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال ولت منهم بعيد فكبروا فكبروا لفت : الهلال ورب الكعبة ؛ أي: بَصُرُوا الهلال ، أو رأيت ضربا ففت على على وجه التَّفَاوُل : عبدالله ؛ أي : يقع بعيد الله ، أو بعيد الله يكون ، ومثل ذلك أن ترى أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلا ، أو رأيت في حال رجل قد أوقع فعلا ، أو أُخبرت أُخبرت عنه بفعل فتقول : زيدا ، تريد : اضرب زيدا ، أو فَضْرِبْ زيدا ؟))^(١٤٩). فالملاحظ على تحليل سيبويه لتلك التراكيب أنه يقدم مشهدا راعى فيه عناصر سياق المقام ؛ فثمة جماعة يتقربون للحدث وهو ، ظهور الهلال ، والمتكلم هه بعيدا بعيدا عنهم ، فإذا كبروا عرف المتكلم أنهم بَصُرُوا الهلال ؛ إذ إنَّ المتعارف عليه أنَّ أنَّ التكبير يدلُّ على رؤية الهلال ، أما المظلب فيتخذ موقفا قريبا من المتكلم ، نظرا نظرا إلى تلك لجماعة غير عالم بخبرهم فإذا قال المتكلم : الهلال ، فهم المظلب قصد من قصده من تلك ، وكذلك لحال في البقية^(١٥٠).

ولم تكن العناية بالقرئان المقامية لدى علماء اللغة القدماء قط ، بل هي موضع عناية المحدثين أيضا ، ومن هؤلاء المحدثين العالم (فيرث) صاحب النظرية لسياقية التي اهتم بالعناصر المكونة للمفهوم الكلامي من ظروف اجتماعية ، وبيئية ، وثقافية ونفسية فضلا عن شخصية المتكلم والسامع^(١٥١). وهذا ما أشار إليه الدكتور كمال بشر عندما ذهب إلى أنَّ الكلام يجب ألا يدرس منعزلاً عن المسرح الثغوي ؛ أي : المكان التي قيل فيه ؛ أي البيئة الاجتماعية والثقافية ؛ لأنَّ ذلك يعين على فهم المراد من معانيه^(١٥٢).

والعكبري في تحليله للعلاقات التحوية يميل إلى ربطها بمعطيات المقام ، على نحو نحو مراعاته لأسباب النزول ، ففي قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾^(١٥٣) ﴿ (١٥٣) نكر أن لضمير (هو) يحتمل وجهين : الأول : أن يكون ضمير للشأن في موضع موضع المبتدأ ، و(الله أحد) جملة (مبتدأ وخبر) في موضع خبر لـ . (هو) ، ثم أضاف أضاف أنه يجوز أن يكون (هو) جوابا لسؤال مقدر ؛ أي : المسؤول عنه (هو) لأنهم ؛ لأنهم ؛ أي : الكفار قالوا للرسول (ص) أربك من نحاس أم من ذهب ؟ ومن ثمَّ يكون (هو

يكون (هو) مبتدأ ، ولفظ الجلالة (الله) الخبر ، و (أحد) بدلاً من لفظ لجلالة ، أو خبراً أو خبراً لمبتدأ محذوف ، أو أن يكون لفظ لجلالة (الله) بدلاً من لضمير (هو) و (أحد) (أحد) الخبر^(١٥٤) . يضح من هذا التحليل أنه قد يؤتى بضمير الغلب كي يكون شاهداً شاهداً على عدم الإشكال ، وبيان الأمر ووضوحه فيكون هو التصود بالحكم ، ففيه في صدر الجملة بضمير (هو) . إذ لا يخفى أن لضمائر مبهمه الدلالة إشارة إلى إلى فخامة الأمر والموقف التي عبر عنه هذا التركيب ، إذ يبقى ذهن المتلقي مترقبا لما مترقبا لما يزيل إبهامه ، فجاء به ل . . تقوية معنى الكلام بمساعدة قرئان لحال . يؤيد يؤيد هذا قول القرطبي: إن في ضمير ((هو) دلالة على موضع الرد، ومكان الجواب الجواب فإذا سقط بطل معنى الآية ووضح الافتراء على الله عز وجل والتكذيب لرسول الله لرسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم))^(١٥٥) .

ومما يكون فيه سياق لحال قرينة يهتدى بها لتحديد الزمن قوله تعالى: ﴿ وَلا تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾^(١٥٦) . فالفعل (ألقى) ماضي أنه بمعنى المستقبل ، أي : لمن يلقي ، وهذا ما ذكره العكبري في تحليله للدلالة الزمنية الزمنية لصيغة الفعل (ألقى) ، مستدلاً بسياق لحال ، قال: ((من) بمعنى التي ، أو أو نكرة موصوفة ، و(ألقى) بمعنى: يلقي ؛ لأنَّ النهي لا يصح إلا في المستقبل ، والتي والتي نزلت فيه الآية قال لمن ألقى إليه السلام : لست مؤمناً وقتله))^(١٥٧) . ولعل التي التي سوغ ذلك أن صيغة الماضي إذا وقعت صلة صلحت للضي والاستقبال^(١٥٨) . هذا^(١٥٨) . هذا يعني أن للسياق بقسميه: اللغوي ، وغير اللغوي دوراً كبيراً في تحديد الزمن الزمن في الص ; إذ إنه قد يعطي لصيغة لصفية مفهوماً زمنياً أكثر غير ما تدلُّ عليه تدلُّ عليه لصيغة نفسها^(١٥٩) . ومن المسائل التي بحثها أبو البقاء العكبري في ضوء سياق سياق لحال المقدرة ؛ ويعنى بها لحال المنتظرة غير الواقعة في وقت لحدث المنكور المنكور في التركيب الواردة فيه^(١٦٠) ، وفي ضوء هذه لحال فسر العكبري معنى قولهم قولهم: مررت برجل معه صقر صائداً به غدا . بقوله : ((فـ (صائداً) حال مقدرة مقدرة ؛ لأنه لم يكن مشاعلاً بالصيد وقت مرورك به ، بل كان متهيئاً له مستعداً ، فأماً

فأمَّا صلّب لِحال هنا فالهاء في (معه) لأنتها معرفة ، وإن جِطت صلّب لِحال (رجلاً) جاز ؛ لأنك قد وصفته ، وإذا جعلته حالاً من (الهاء) كان العمل فيه معنى الاستقرار، وإن جعلته من (رجل) كان العمل فيه (مررت) ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا ﴾ ^(١٦١)، ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سَجْدًا ﴾ ^(١٦٢) ؛ لأنه في حال ركوعه ليس بخار ؛ لأنَّ لَخُرور هو الانحطاط ، وإنَّما كان في حال خروجه مقدر الركوع)) ^(١٦٣) .
^(١٦٣) . يلحظ من تحليل العكبري للحدث الكلامي أنَّه أقامه على عناصر متعددة تجت في

تجت في مشهد صيد ، ورجل صائد ، وشخص مشاهد الحدث؛ إذ عطلت هذه العناصر فيما العناصر فيما بينها على تصوير تلك لحدث ، ومن ثمَّ أمكن في ضوء هذه لِحال المشاهدة المشاهدة بيان المعنى الوظيفي لـ .. (صائد) ، فضلاً عن لِسِياق اللغوي فليصِّد غير غير مقارن لمُرور لشخص المشاهد ، بل مقدر ؛ لأنه كان مستعداً لذلك والتقدير: مقدر مقدرًا لَصِيد غدا ، (وأوضح منه أن يقال : مريدًا به لَصِيد غدا)) ^(١٦٤) .

وقد تتعدّد الأوجه الإعرابية لِقِطعة الواحدة فضلًا عن تعدُّد معناها ، فيكون توجيه أحد هذه الأوجه مرتبطًا بسِياق لِحال ، ففي حيث نبي الله موسى (عليه السَّلام) مع لِحضر (عليه السَّلام) ما نقله أبي بن كعب من أنَّ موسى (عليه السَّلام) لقيَّ لِحضر (عليه السَّلام) ((فسلمَّ عليه موسى فقال له لِحضر أتى بأرضك لِسَّلام ؟ قال : أنا موسى ، قال : موسى بني إسرائيل ، قال : نعم)) ^(١٦٥) . نكر العكبري في تحليله لكلمة (أتى) في ((أتى بأرضك لِسَّلام)) وجهين وهما ^(١٦٦) : الأول : إنها تكون بمعنى (من أين) فهي ظرف مكان ، في محل رفع خبر للمبتدأ

(السَّلام) . والثاني: بمعنى كيف ؛ أي: كيف بأرضك لِسَّلام؟ ووجه هذا الاستفهام أنه لما رأى تلك الرِّجل في قعر من الأرض استبعد علمه بكيفية السَّلام.

تبيين لنا مما سبق أنَّ العكبريَّ قد وظفَّ عناصر القرينة لِحالِّية في سِياق منهجه التحليلي ، مبينًا أنَّ القرينة لِحالِّية ، هي قرينة غير لِقِطية ، تقترن بالضم فتؤثر في في دلالاته ، محتكما في تلك إلى عدد من الأمور التي يمكن الوقوف من خلالها على

على القرينة الحائيّة ، وهي الظّر في الأحوال التي أطلت بالمتكلم التي صدر عنه
عنه لخطاب ، والمخطب التي وجه إليه لخطاب ، فضلاً عن لظروف التي هتت بالخطاب
بالخطاب نفسه فأثرت في دلالته .

الهوش

(^١) ينظر: التّحليل النحوي ، أصوله وأدلته : ٥٥ ، والعلاقات الدلالية ، د. عبد الواحد حسن : ١٨ .

.٢٠

(^٢) علم اللغة ؛ محمود السعران : ٢١٥ .

- (٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٥٢ .
- (٤) ينظر : علم اللغة ؛ د. محمود السعران : ٢٥٢ .
- (٥) ينظر : دراسات في علم اللغة ؛ د. كمال بشر ، ٥٧/١ .
- (٦) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ؛ د. يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد الثالث ، ١٩٨٩م ، ٨١ . ٨٢ .
- (٧) الأصول : ٣٠٤ ، وينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية : ٢٤٧ ، ٢٥٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ .
- (٨) ينظر : علم اللغة العام ؛ سوسير : ٩٥ ، وأثر المتلقي في التشكيل الإسلوبى في البلاغة العربية : ٦٥٢ .
- (٩) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ومناهج علم اللغة : برجيته بارتشت : ٢٦٠ .
- (١٠) ينظر : الدلالة في البنية العربية بين السباق اللفظي والسياق الحالي ؛ د. كاصد الرّيدي ، مجلة آداب الرفادين ، جامعة الموصل ، عدد (٢٦) ، ١٩٩٤م . ١٢٦ .
- (١١) الخصائص : ١ / ٢٤٦ . ٢٤٧ .
- (١٢) ينظر : علم اللغة ؛ د. محمود السعران : ٢٥٢ ، والدلالة والنحو ؛ د. صلاح الدين صالح : ١٩٠ .
- (١٣) ينظر : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ؛ د. موسى العبيدان : ٢٦٤ .
- (١٤) ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربيّة : ٢٨٦ ، وسباق الحال في كتاب سيبويه : ٦٢ .
- (١٥) سر الفصاحة : ٤٤
- (١٦) البيان والتبيين : ٧٨ / ١ . ٨٨ .
- (١٧) ينظر : التداولية عند العلماء العرب ؛ د. مسعود صحراوي : ١٨٥ ، ١٨٦ . ودراسات لغويّة تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ؛ د. سعد حسن بحيري : ٢١٠ .
- (١٨) التداولية عند العلماء العرب : ٢٠٠ . ٢٠١ .
- (١٩) نحو التيسير : ٦١ .
- (٢٠) علم الدلالة : جون لاينز : ٦٩ ، وينظر : رؤى لسانية في نظرية النحو العربي : ١٣٩ . ١٤١ .

- (٢١) ينظر : الأسلوبية والأسلوب ؛ د. عبد السلام المسني : ٦٥ . ٦٦ ، و مقاصد الكلام واستراتيجيات الخطاب في كتاب كليلة ودمنة ؛ د . بلخير عمر ، مجلة الأثر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجزائر: ٢٥٣ .
- (٢٢) ينظر أمثلة على تلك في : كتاب سيبويه : ٣٩/١ . ٤٠ ، ٦٠ /١ ، ١٦/٣ وغيرها .
- (٢٣) كتاب سيبويه : ٢٧٠/١ . ٢٧١ .
- (٢٤) مسأل خلافية في النحو : ٨١ ، وينظر : اللباب في عل البناء والإعراب: ٥٧/١ .
- (٢٥) ينظر : منهج العكبي في شرح الإيضاح : ٢ / ٢٨٩ .
- (٢٦) أسرار البلاغة : ١٠ .
- (٢٧) المتبع في شرح للمع : ٢ / ٤١٦ ، وينظر : اللباب في عل البناء والإعراب: ٨٩/١ .
- (٢٨) أوضح المسلك : ٣ / ٤٠٣ .
- (٢٩) اللباب في عل البناء والإعراب: ٣٥٥/١ .
- (٣٠) المتبع في شرح للمع : ٢ / ٤٣٥ .
- (٣١) الفتحة : ٧ .
- (٣٢) التبيين في إعراب القرآن : ١٠/١ . وينظر منه أيضا : ٣٨٣ /١ ، ٤٧٠/١ .
- (٣٣) ينظر : جامع البيان : ٧٧/١ ، ومشكل إعراب القرآن: ٧٢/١ .
- (٣٤) المتبع في شرح للمع : ١ / ٢٥٠ . وينظر : أوضح المسلك : ٢ / ١٣٥ .
- (٣٥) منهج العكبي في شرح الإيضاح: ٢ / ٣٦٢ .
- (٣٦) اللباب في عل البناء والإعراب: ١ / ١٥٨ ، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٦٩ .
- (٣٧) ينظر : شرح قطر الندى : ١٨٧ .
- (٣٨) ديوانه : ٥٩ .
- (٣٩) ينظر : إعراب لامية الشنفرى : ٦٨ ، وشرح قطر الندى : ١٨٧ . ١٨٨ .
- (٤٠) للمع : ٨٠ .
- (٤١) المتبع في شرح للمع : ١ / ٣٩١ .
- (٤٢) ينظر : المفصل : ٢١٩ ، وشرح شذور الذهب : ٩٢ .
- (٤٣) الأصول في النَّحو: ٢ / ١٤٠ .
- (٤٤) اللباب في عل البناء والإعراب : ١ / ٢٦٣ .
- (٤٥) البقرة : ١٢٩ .

(٤٦) قرأ أبو عمرو بالرفع أما الهمب فقراءة الجمهور . ينظر : الكهف عن وجوه القراءات السبع : ٢٩٢/١ .

(٤٧) ينظر : معاني القرآن ؛ الأخفش : ١٨٥/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦١/٣ .

(٤٨) التبتيان في إعراب القرآن : ١٧٦/١ .

(٤٩) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٤٧/١ .

(٥٠) الأصول في النحو : ٢٨٥/٢ .

(٥١) المتبع في شرح اللمع : ٤٢٩ / ٢ .

(٥٢) كتاب سيبويه : ١٢٠/١ ، وينظر : أسرار العربية : ٢٧١ .

(٥٣) المتبع في شرح اللمع : ٤٣٧/٢ .

(٥٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٣٠/١ .

(٥٥) كتاب سيبويه : ١٧٢/٣ .

(٥٦) اللمع : ٩٤ .

(٥٧) التبتيين عن مذاهب النحويين : ١٦٨ .. ١٦٩ .

(٥٨) ينظر : سياق الحال في كتاب سيبويه : ٦٧ . ٦٨ .

(٥٩) ينظر : لصدر نفسه : ٦٧ ، وأثر سياق الكلام في العلاقات التحوية عند سيبويه ، سارة عبد الله

الخالتي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ م ،

١٧ .

(٦٠) كتاب سيبويه : ٢٦/١ .

(٦١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٩٧/٢ .

(٦٢) المصدر نفسه : ٩٧ / ٢ .

(٦٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٢/٢ ، وينظر : الأصول في النحو : ٤٣٨/٣ ، والإصاف :

٧٦٢/٢ .

(٦٤) ينظر : سياق الحال في كتاب سيبويه : ٦٧ ، وأثر سياق الكلام في العلاقات التحوية عند

سيبويه : ١٨ .

(٦٥) كتاب سيبويه : ٣٣٠/١ .

(٦٦) الأصول في النحو : ٣٥/١ .

(٦٧) الإنصاف : ٢٥٩/١ .

- (٦٨) المتبع في شرح اللمع: ١١٤/١
- (٦٩) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٠ - ٧١ ، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٥/١ .
٥٦
- (٧٠) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٥٦. ٥٧.
- (٧١) ينظر: الأصول في النحو: ٤٤/١ ، والإيضاح في علل النحو: ٧٢ . ٧٣ ، وهمع الهوامع: ١/
٥٩
- (٧٢) اللباب: ٢٧٣/١ ، وينظر: كتاب سيبويه: ٣٥/١ .
- (٧٣) الأصول في النحو: ١٧٠/١ ، وينظر: المقتضب: ٣٣٧/٤ ، ٣٣٩ ، وشرح ابن عقيل: ١٩١/٢
١٩٣ .
- (٧٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٤/١ . وتظنر أمثلة من تلك في: للصدر نفسه: ١٣٨/١ ،
١٤٩/١
- (٧٥) ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٦٨ ، وأثر سياق الكلام في العلاقات التحوية عند
سيبويه: ١٩ .
- (٧٦) المقتضب: ٢٣١/٣ .
- (٧٧) الأصول في النحو: ٢٠/٢ .
- (٧٨) ينظر: المتبع في شرح اللمع: ٢٧٢/١ .
- (٧٩) ينظر: كتاب سيبويه: ٥٩/١ ، والمقتضب: ١٩٠/٤ ، والمفصل في صنعة الإعراب: ١١٢ .
- (٨٠) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٧٧/١ ، وينظر: المقتضب: ١٩١/٤ ، وأسرار العربية
١٤١ . ١٤٢ .
- (٨١) شرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣٧٢/١ .
- (٨٢) خزنة الأدب: ١٢٤/٤ . ١٢٥ .
- (٨٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٠٦/١ ، وأسرار العربية: ١٤٨ .
- (٨٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٤/١ .
- (٨٥) نتائج الفكر؛ السهيلي: ١٧٠ .

- (^{٨٦}) ينظر : أشكال التواصل في التراث البلاغي العربي ، دراسة في ضوء اللسانيات التداولية ، سليم حمدان رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجمهورية الجزائرية ، ٢٠٠٨ . ٢٠٠٩ ، ١٣ .
- (^{٨٧}) نتائج الفكر : ١٧٢ .
- (^{٨٨}) الإيضاح في علل النحو : ٤٢ .
- (^{٨٩}) أسرار العربية : ٢٨ .
- (^{٩٠}) ينظر : المتبع في شرح للمع : ١ / ١١٦ . ١١٧ .
- (^{٩١}) مراعاة المخاطب في النحو العربي : ١١٥ ، وينظر : مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب : ١٤ .
- (^{٩٢}) ينظر : مراعاة المخطب في النحو العربي ؛ د. بان الخفاجي : ٦٢ ، ٧٢ ، وعلم المخاطب بين التوجيه النهي والتداولية ؛ د. عمر محمد ، بث منشور في المجلة لأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد (٧) العدد (٢) ، ٢٠١١ م .
- (^{٩٣}) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٢٧٧ . ٢٧٨ .
- (^{٩٤}) ينظر : أسرار العربية : ١٧٤ ، والمفصل في صنعة الإعراب : ٨٧ .
- (^{٩٥}) ينظر : خزانة الأدب : ٣ / ١١٠ . ١١١ .
- (^{٩٦}) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ٩٢ ، وينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٣٧ .
- (^{٩٧}) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٤٥٦ .
- (^{٩٨}) ينظر : الأساليب الإنشائية في النحو العربي ؛ د. عبد السلام هارون : ١٥٤ .
- (^{٩٩}) المتبع في شرح للمع : ٢ / ٧١١ .
- (^{١٠٠}) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٢٢٣ .
- (^{١٠١}) التداولية عند العلماء العرب : ١٨٦ .
- (^{١٠٢}) ينظر : التداولية عند العلماء العرب : ١٨٦ .
- (^{١٠٣}) همع الهوامع : ١ / ٥٢ .
- (^{١٠٤}) منهج العكبري في شرح الإيضاح : ٢ / ٢٤ .
- (^{١٠٥}) ينظر : الخصائص : ١ / ١٨ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ١ / ١٥٨ .
- (^{١٠٦}) منهج العكبري في شرح الإيضاح : ٢ / ٢٤ .
- (^{١٠٧}) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٣٨ .

- (^{١٠٨}) المصدر نفسه : ٢٤٧/١ . ٢٤٨ .
- (^{١٠٩}) ينظر : الأصول في النحو : ٥٩/١ ، والمفصل : ٤٣ ، وشرح قطر الندى : ١١٨ .
- (^{١١٠}) ينظر : التداولية عند العلماء العرب : ١٨٩ .
- (^{١١١}) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢٥/١ . وينظر : ٧٨ / ١ ، ١٣٠/١ منه .
- (^{١١٢}) المتبع في شرح اللمع : ١ / ٢٢٩ .
- (^{١١٣}) ينظر : التداولية عند العلماء العرب : ١٨٩ .
- (^{١١٤}) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٣١ .
- (^{١١٥}) المتبع في شرح اللمع : ١ / ٢٢٧ .
- (^{١١٦}) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٢٧ . ٢٢٨ .
- (^{١١٧}) المطففين : ١ .
- (^{١١٨}) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٤٦٥ .
- (^{١١٩}) ينظر : منهج العكبري في شرح الإيضاح : ٢ / ٢٥٢ .
- (^{١٢٠}) ينظر : كتاب سيوييه : ١ / ٣٣١ .
- (^{١٢١}) علم الدلالة التطبيقي ؛ د. هادي نهر : ٢٩١ .
- (^{١٢٢}) المتبع في شرح اللمع : ١ / ٢٢٤ .
- (^{١٢٣}) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٢٧ ، ومنهج العكبري في شرح الإيضاح : ٣ / ٣٢٢ .
- (^{١٢٤}) الأصول في النحو : ١ / ٦٦ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٢ .
- (^{١٢٥}) العلق : ١٥ . ١٦ .
- (^{١٢٦}) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٩٥ .
- (^{١٢٧}) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٤١٢ .
- (^{١٢٨}) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٤٥٦ .
- (^{١٢٩}) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٤٧ ، والمفصل : ١٥٨ ، وشرح شذور الذهب : ١ / ٥٧٥ .
- (^{١٣٠}) ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٦٢ وما بعدها ، والحذف والتقدير ؛ د. علي أبو المكارم : ٣٤٤
- (^{١٣١}) الأصول في النحو : ٢ / ٣٢٤ .
- (^{١٣٢}) ديوانه : ٦٣ .
- (^{١٣٣}) إعراب لامية الشنفرى : ٨٩ .
- (^{١٣٤}) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٥٧ .

- (١٣٥) منهج العكبري في شرح الإيضاح : ٢ / ٣٠٣ .
- (١٣٦) المصدر نفسه : ٢ / ٣٠٤ .
- (١٣٧) إعراب الحديث النبوي : ٦٤ . وتمام الحديث في : كنز العمال ١٢٢/٨ ((عن أبي قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم صلاة الغداة، فلما قضى له صلاة رأى من أهل المسجد قلة قال : شاهد فلان ؟ قلنا : نعم ، حتى عدَّ ثلاثة نفر...)).
- (١٣٨) إعراب الحديث النبوي : ٦٤ .
- (١٣٩) ينظر : علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية : ١٠٨ . ١٠٩ .
- (١٤٠) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٤٥٩ .
- (١٤١) دلائل الإعجاز : ١٢١ .
- (١٤٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ٢٩ .
- (١٤٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ٢٧ .
- (١٤٤) يوسف : ٢٩ .
- (١٤٥) المتبع في شرح اللمع : ٢ / ٤٨٢ . ٤٨٣ .
- (١٤٦) كتاب سيبويه : ٢ / ٢٠٨ .
- (١٤٧) ينظر : علم اللغة ، د. محمود السعران : ٢٥٢ ، والمعنى وظلال المعنى ؛ د. محمد يونس : ١٦٢
- (١٤٨) ينظر : علم اللغة ؛ د. محمود السعران : ٢٥٢ .
- (١٤٩) كتاب سيبويه : ١ / ٢٥٧ .
- (١٥٠) ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه ؛ د. حسن الأسدي : ٢٠٦ .
- (١٥١) ينظر : علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر : ٦٨-٧١ ، ومقدمة في علمي الدلالة والتخطب :
- ٢٧
- (١٥٢) ينظر : دراسات في علم اللغة : ١ / ٥٧ .
- (١٥٣) الإخلاص : ١ . ٢ .
- (١٥٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٣٠٩ .
- (١٥٥) الجامع لأحكام القرآن : ١ / ١٦٦ .
- (١٥٦) النساء : ٩٤ .
- (١٥٧) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٢٨ . وينظر منه أيضاً : ١ / ١١٥ ، ١ / ١٧٥ ، ١ / ٣٣٢ .

- (^{١٥٨}) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٦ / ٥٧٦ .
- (^{١٥٩}) ينظر : الخلاف في الرّمن في ضوء السياق والحال وأسباب النزول ، مجلة كلية التربية الأساسية ، د. كريم حسين ناصح ، وم. م. شيماء رشيد محمد، العدد (٧٥) ، ٢٠١٢م، ص ٢٠ .
- (^{١٦٠}) ينظر : شرح للمحة البدرية ؛ ابن هشام الأنصاري : ١٤١/٢ .
- (^{١٦١}) ص : ٢٤ .
- (^{١٦٢}) يوسف : ١٠٠ .
- (^{١٦٣}) المتبع في شرح اللع : ١ / ٣٤٣ .
- (^{١٦٤}) مغني اللبيب : ١ / ١٣٠ .
- (^{١٦٥}) صحيح مسلم : ٤ / ١٨٤٩ .
- (^{١٦٦}) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ٥٣ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الاتجاهات النّحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، د. حليلة أحمد عميرة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٦م،
- الأساليب الإنشائية في النّحو العربي ، د. عبد السّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٥ ، ٢٠٠١م.
- أسرار البلاغة ، الجرجاني؛ عبد القاهر (ت٤٧١هـ)، تعليق : أحمد صطفى المراغي ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة، ١٩٣٢م.
- أسرار العربية ، الأنباري ؛ أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد (٥٧٧هـ .)، تح: د فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م.
- الإسلوبية والأسلوب ، د. عبد السلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، تونس، ط٣ ١٩٨٢م.
- أشكال التّواصل في الثّراث البلاغي ، دراسة في ضوء اللسانيات التّداولية ، سليم حمدان، رسالة ماجستير ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ٢٠٠٩م.

- الأصول ، دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تَمَّام حَسَّان، عالم الكتب القاهرة ، ٢٠٠٠م ، (د.ط) .
- الأصول في التَّحْو ، لبْن السَّرَّاج ؛ أبو بكر مُحَمَّد بن سهل البغدلي (٣١٦هـ) تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- إعراب القراءات السَّتَوَاذ ، أبو البقاء العكبي ، تحقيق : مُحَمَّد السَّيِّد أحمد عزوز ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦م .
- إعراب ما يشكّل من ألفاظ الحديث النَّبوي ، أبو البقاء العكبي ؛ محب الدين ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبي (٦١٦ هـ) . ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ط١ ، مؤسسة المختار للنشر والتَّوْزيع ، مصر ، ١٩٩٩م .
- الإصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، الأنباري ؛ أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق . (د. ط) .
- أوضح المسلك إلى ألفية لبْن ملك ، لبْن هشام الأَصْاري ؛ عبدالله جمال الدين (٧٦١هـ) ، تحقيق : مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ، ط٥ ، دار الحيل ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- الإيضاح في علل التَّحْو ، الرَّجَاجي ؛ أبو القاسم عبد الرَّحْمَن بن إسحاق (٣٣٧هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، ط٥ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٦
- البحر المحيط ، أبو حيان الأَنْطَلِسي ؛ مُحَمَّد بن يوف (٧٤٥هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرون ، ط١ ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ م .
- البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ؛ مُحَمَّد بن بهادر بن عبدالله (٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١هـ .
- البسيط في شرح جمل الرَّجَاجي ، لبْن أبي الرَّبِيع ؛ عبدالله بن أحمد القرشي (٦٨٨هـ) . تحقيق : د. عياد بن عيد الثبتي ، دار الغرب ، ١١ ، لإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ١٩٨٦م .
- البيان والتَّبْيِين ، الجَلَّظ ؛ أبو عمر بن بحر بن محبوب (٢٢٥هـ) تحقيق : فوزي عطوي ، (د.ت) .
- التَّبْيَان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبي ، تحقيق : علي مُحَمَّد البجايي مطبعة عيسى البابي الحلبي

- التّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق ودراسة : د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط ١ ، الدّار اللبنانيّة ، بيروت ، لبنان ٢٠١١م.
- التّحليل التّحوي ، أصوله وأدلته ، د. فخر الدين قباوة ، ط ١ ، دار نوبار للطباعة القاهرة ، ٢٠٠٢م.
- التداولية عند العلماء العرب ، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ط ١، ٢٠٠٥م.
- التّفكير اللساني في الحضارة العربيّة ، د. عبد السّلام السدي ، الدار العربيّة للكتاب تونس، ط ٢، ١٩٨٦م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لطبيي؛ محمّد بن يزيد بن خالد (٣١٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ ..
- الجّامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، أبو عبدالله محمّد بن أحمد الأصاري (٦٧١هـ) ، القاهرة .
- حاشية الأمير على مغني اللبيب ، الشيخ محمّد الأمير ، طبعة عيسى البابي الحلبي (د. ت.)
- الحذف والتقدير في النّحو العربي ، علي أبو المكارم، دار غريب ، القاهرة ، ط ١ ٢٠٠٧م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، البغدادي ، عبد القادر بن عر (١٠٩٣هـ) ، تحقيق : د. محمد نبيل طريفي ود. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط ١ ١٩٩٨م.
- اللّصطن ، ابن جني ؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمّد علي النّجار ط ٤، دار الشؤون الثقافيّة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
- دراسات في علم اللّغة ، د. كمال محمّد بشر ، دار المعارف ، مصر ، ط ٩ ، ١٩٨٦م.
- دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنّيّة والدلالة، د. سعد حنّ بجيبي ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٥م.
- دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، د. موسى بن مصطفى العبيدان ، الأوائل للنشر ط ١، ٢٠٠٢م.
- الدلالة واللّحوق ، د. صلاح الدين صالح حسنين ، مكتبة الآداب ، ط ١، (د.ت.).

- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. التتحي ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٥م.
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، د. حسن خميس الملق ، ط ١ ، دار الشروق ، الأردن ، ٢٠٠٧م.
- سر اصحاحه ، ابن سنان الخفاجي ؛ أبو محمد عبد الله بن سعيد ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢م.
- سياق الحال في كتاب سيبويه، د. أسعد خلف العولي ، دار الحامد للنشر ، عمان الأردن ، ط ١ ، ٢٠١١م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ؛ بهاء الدين عبدالله بن عقيل لصبي (٥٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، سوريا ، ١٩٨٥م.
- شرح اللّ سهيل ، ابن مالك ؛ جمال الدن محمد بن عبد الله الطائي (٦٧٢هـ) ، تح: د. عبد الرحمن السيد ، ودمحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ، (د.ت).
- شرح الرّضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر جامعة قار يونس ليبيا ، ١٩٧٨م ، (د.ط).
- شرح اللّحة البدرية في علم اللّغة العربية ، ابن هشام الأصري ، مطبعة الجامعة بغداد ، ١٩٧٧م.
- شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي ؛ أبو علي أحمد بن محمد بن الهن ، تحقيق : د. عبد السلام هارون ، وأحمد أمين ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٥٣م.
- شرح شذور النّب ، ابن هشام الأنصاري ؛ تحقيق : عبد الغني الدقر ، سوريا ، ١٩٨٤م.
- شرح قطر اللّتى وبلّ لّسى ، ابن هشام الأصري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١١ ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ.
- العلاقات الدلائية ، والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية) ، د. عبد الواحد حسن الشيخ ، مكتبة الإشعاع ، مصر ، ط ١ ، ١٩٩٩م.
- علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ط ١ ، مكتبة دار العروبة للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٢م.

- علم الدلالة ، جون لاينز، ترجمة : مجيد عبد الحليم الماشطة ، وحليم حسين فالج ، وكاظم حسين بإقر مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، ١٨٩٠م.
- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، د. هلي نهر ، تقديم : د. علي الحمد، دار الأمل للنشر ، أربد ، الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٧م.
- علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السَّعران ، دار الفكر العربي ، القاهرة ط٢ ، ١٩٩٧م.
- علم اللغة العام ، فردينا تي سوسير ، ترجمة : د. يوثيل يوسف عزيز ، مراجعة : د. مالك يوسف المطلبي ، دار آفاق عربية، ١٩٨٥م.
- كتاب سيبويه، سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق : د. عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، دار الجبل ، بيروت ، (د.ت) .
- الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها ، مكي القيسي ، أبة محمد مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١٩٨٤، ٣م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، تحقيق : محمود عمر الدمياطي ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٩٨م.
- كتاب اللامات، الرَّجَاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق، ط٢ ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د. عبد الإله التَّهَّان ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي (٨٨٠هـ) تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- لسان العرب ، لين منظور ؛ محمد بن مكرم لصري (٧١١هـ) ، ط١ ، دار صادر بيروت .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ١٩٧٣م.

- المتبع في شرح اللع ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د. عبد الحميد حمد محمد الزوي ، ط ١ ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٤م.
- مراعاة المخاطب في النحو العربي ، د. بان الخفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط ٢٠٠٨م.
- مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، ط ١ دار الشرق العربي ، بيروت ، ١٩٩٢م.
- مشكل إعراب القرآن ، مكي القيسي ؛ أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن ، الأضخ ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (١٥٢هـ) ، تحقيق : د. هي محمود قراءة ، ط ١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٩٠م.
- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ؛ أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ) تحقيق : د. عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٩٩م.
- المعنى وظلال المعنى ، د. محمد محمد يونس علي ، دار المدار الإسلامي ، ليبيا ط ٢ ، ٢٠٠٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأصبهاني تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط ٥ ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، قم ،
- النخل في صنعة الإعراب ، الرّمثي ؛ أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ) تحقيق : د. علي بو ملحم ، ط ١ ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣م.
- مفهوم الجملة في كتاب سيبويه ، د. حسن عبد الغني الأسدي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٧م.
- المقرب ، الميرد ؛ أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمية ، بيروت .
- مقدمة في علمي الدلالة والنحو ، د. محمد محمد يونس علي ، دار الكتب الجديدة ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٤م.
- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم شومسكي ، بريجيتة بارشت ترجمة : د. سعيد حسن بحيري ، ط ١ ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤م.

- نتائج الفكر في النحو ، سهيلي ؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (٥٨١هـ) ، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت).
- نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي) ، د. أحمد عبد الستار الجوارى ، ط٢ ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، (د.ت).

البحوث

- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، د. يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، الكويت العدد (٣) ، ١٩٨٩م.
- لا خلاف في الزمن في ضوء السياق والحال وأسباب النزول ، د. كريم حسين ناصح وم.م. شيماء رشيد محمد بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد (٧٥) ، ٢٠١٢م.
- الدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي ، د. كاصد الرّيدي مجلة آداب الرفادين ، جامعة الموصل ، عدد (٢٦) ، ١٩٩٤م.
- علم المظلب بين التوجيه التحيي والتداولية ، د. عمر محمد أبو نؤاس ، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد (٧) ، العدد (٢) ، ٢٠١١م.
- مقاصد الكلام واسراتيجيات الخطاب في كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع ، بلخير عمر مجلة الأثر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد (٥) ، أشغال المؤتمر الدولي الرابع في تحليل الخطاب ، الجزائر.

الرسائل

- أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيوييه ، مع دراسة مقارنة بالثرات النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة، سارة عبد الله الخالدي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦م.

- منهج العكبري في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق يحيى مير علي رسالة دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، ١٩٩٢م.